



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية

المدرجة في بورصة فلسطين

مراد عمر جبرائيل الصليبي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ - 2022م

أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية
المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

مراد عمر جبرائيل الصليبي

بكالوريوس محاسبة

جامعة القدس

المشرف د : اكرم رجال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة
والضرائب / كلية الأعمال والاقتصاد / عمادة الدراسات العليا - جامعة القدس

1443 هـ - 2022م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة

فلسطين

اسم الطالب: مراد عمر جبرائيل الصليبي

الرقم الجامعي: 21410280

المشرف: الدكتور اكرم رحال

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 01 / 06 / 2022م وأجيزت من لجنة المناقشة المكونة من التالية أسماؤهم

وتواقيعهم:

.....التوقيع
.....التوقيع
.....التوقيع

1- د. أكرم رحال : مشرفاً ورئيساً

2- د. فراس بركات : ممتحناً داخلياً

3- د. مروان أبو هلال : ممتحناً خارجياً

القدس - فلسطين

1443 هـ 2022 م

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة - أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع.....Mr. M. Al. B. Al. S......

مراد عمر جبرائيل الصليبي

التاريخ : 01 / 06 / 2022 م.

إهداء

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه... إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه... عيناً سهرت، ويداً تعبت، زرعت وحق

لك الحصاد

إلى الوالد العزيز

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنين، إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنان، إلى ضياء قلبي، ونور حياتي،

زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء

إلى الأم الغالية

إلى رفقاء الدرب، من خضت معهم غمار الحياة

" إلى إخوتي، وأخواتي "

إلى تلك الشموع التي أنارت لنا الدرب

إلى الهيئة التدريسية في جامعة القدس - أبو ديس

إلى أصدقائي، وكل من له فضلٌ عليّ

إلى من سطروا بدمائهم حروف الوطن.... شهداء فلسطين

إلى من يعاندون قسوة السجان أسرانا البواسل

شكر وعرفان

أحمد الله وحده وأشكره الذي أعانني على إتمام هذا البحث العلمي المتواضع

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور اكرم رجال لما قدمه لي من عون ومساندة

ونصح وإرشاد، وإلى كافة اساتذتي الافاضل خلال فترة دراستي في الجامعة أخص بالذكر

أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية الأعمال والاقتصاد ممثلة بعميدها د. فراس بركات

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس جامعة القدس الاستاذ الدكتور عماد ابو كشك

وأشكر جميع العاملين في شركات التأمين والبنوك الفلسطينية

والشكر موصول إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث سواء بالمعلومة أو المساندة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين والبنوك الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين في الفترة (2010-2020)، وتكونت عينة الدراسة من (6) شركات تأمين و(6) بنوك فلسطينية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يوجد أثر إيجابي للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين أي أنه كلما زادت السيولة النقدية زاد تأثيرها على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما أظهرت أيضاً أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، أي أنه كلما زاد رأس مال الشركة كمتغير وسيط بين السيولة النقدية والقيمة السوقية زاد تأثيره على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما وأظهرت النتائج أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، أي أنه كلما زاد حجم الشركة كمتغير وسيط بين السيولة النقدية والقيمة السوقية زاد تأثيره على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وأخيراً أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وكانت الفروق لصالح البنوك والتي كانت القيمة السوقية لها أعلى منه عند شركات التأمين.

Title: The Impact of Cash Liquidity on The Market Value of Insurance Companies and Palestinian Banks Listed on The Palestine Exchange During the Period (2010-2020).

Prepared by: Murad Omar Jebrael Slabi

Supervisor: Akram Rahal

Abstract

This study aims to identify the impact of cash on the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on the Palestine Exchange during the period (2010-2020). The study community consists of all Palestinian insurance companies and banks listed on the Palestine Exchange in the period (2010-2020), while the study sample consisted of (6) insurance companies and (6) Palestinian banks. The study reached many results, the most important of which are: There is a positive impact of cash on the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on the Palestine Exchange, that is, the more cash liquidity, the greater its impact on the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on the Palestine Exchange. It also showed that there is a positive statistically significant impact of the company's capital "equity rights" as an intermediate variable between the liquidity and the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on the Palestine Exchange, that is, the more capital of the company as a changer between an intermediary between cash and market value, the greater its impact on the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on Bursa. Palestine, and the results also showed that there is a statistically significant positive impact on the size of the company "total assets" as an intermediary variable of the relationship between the liquidity and the market value of insurance companies and the Palestinian banks listed on the Palestine Exchange, that is, the larger the size of the company as an intermediary variable between cash and market value, the greater its impact on the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on the Palestine Exchange. Finally, the results indicated that there are statistically significant differences in the impact of cash on the market value of insurance companies and Palestinian banks listed on the Palestine Exchange are attributed to the variable type of company. The differences were in favor of banks and whose market value was higher than in insurance companies..

خلفية الدراسة ومشكلتها.

1.1 المقدمة:

تعتبر ادارة النقدية واحدة من هم الامور الواجب على الادارة متابعتها، لما لها من اهمية كبيرة ودور فعال في مساعدة إدارة الشركات والمؤسسات في اداء اعمالها سواء من خلال دورها في ترك الانطباع الحسن عن الشركة عند الايفاء بالالتزامات في الوقت المحدد، او من خلال مساعدتها في الحصول على شروط الشراء الجيدة لقدرتها على التسديد النقدي والتي ستعكس بالإيجاب على تخفيض التكاليف نتيجة الحصول على الخصومات النقدية.

ولعل التوازن بين السيولة النقدية الخارجة والسيولة النقدية الداخلة يوفر حدا مقبولا من السيولة لإدارة الشركات ويعتبر من اهم الاولويات التي تسعى لها ادارة الشركات عند ادارتها للنقدية، حيث تحاول تلك الادارات دائما تعظيم السيولة النقدية الداخلة مقابل تقليل السيولة النقدية الخارجة لأقصى قدر ممكن وذلك من اجل توفير السيولة اللازمة لأية احتياجات نقدية طارئة او اية فرص استثمارية متاحة من جهة، ان توفر السيولة يعتبر واحدة من المعلومات المهمة المستسقاء من التقارير المالية عن وضع الشركة المالي من جهة أخرى، حيث اولى المحللون الماليون والمستثمرون والمقرضون اهمية خاصة للسيولة النقدية، لكونها احد النقاط المهمة التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم قوة اي شركة، وموقفها المالي، ومدى استمراريته بتحقيق تلك المستويات من السيولة النقدية، فضلا عن ذلك، فإن هنالك عدد من المخاطر المتعلقة بتحقيق هذه المستويات من السيولة النقدية باعتبارها معلومات مهمة تصدر ضمن التقارير المالية مما يعطيها اهمية اضافية لتقييم قيمة تلك الشركات من خلال قيمها السوقية ضمن مفهوم كفاءة الاسواق المالية وهذا ما ساهم بزيادة اهمية دراسة السيولة النقدية واثرها على القيمة السوقية(عبد الرحيم، 2018).

ومن جهة أخرى فإن هناك علاقات متعددة للسيولة النقدية مع البنود الأخرى من بنود القوائم المالية قد اضافت ابعاد اضافية لأهمية هذه الدراسة إذ ترتبط السيولة النقدية بعلاقة مع حجم القروض، ومع حقوق الملكية ومع المبيعات.

وإن دراسة اثر السيولة النقدية على القيمة السوقية في الشركات الفلسطينية تكتسب اهمية خاصة لسببين أولاً عدم اجراء هذه الدراسة على الشركات الفلسطينية سابقاً، وثانياً توفير فرص استثمارية مميزة للمستثمرين من خلال توفير معلومات خاصة بدراسة سلوك اسعار اسهم الشركات الفلسطينية وتأثيرها بالعوامل المختلفة، وذلك من اجل الوصول الى تقييم للقيم السوقية للشركات مبنى على الدراسات التطبيقية.

1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن سعي المستثمر إلى تحقيق أكبر عائد من أقل مخاطرة ممكنة، في مقابل هدف الشركة في ظل أجديات النظرية الحديثة إلى تعظيم قيمتها السوقية أي قيمة أسهمها السوقية، قد يضع الطرفين أمام إشكاليات عديدة، لذا لا بد من توفير مجموعة من المؤشرات التي تسهم في رفع ثقة المستثمر في القرار الذي سيتخذه في المفاضلة بين الشركات التي سيساهم فيها ولعل من أهم تلك المؤشرات هي نسب السيولة (مريزق، 2014).

لذلك نجد أن للسيولة النقدية أهمية كبيرة في فشل أو استمرار الشركة على المدى الطويل، وبالتالي يُعتقد أن نجاح الشركة في ادارة سيولتها النقدية له دور أساسي في المحافظة على قيمة سوقية مرتفعة لأسهمها مما يزيد من قيمة الشركة السوقية ككل ويعمل على زيادة ربحيتها وتحقيقها لأهدافها بفاعلية عالية، والذي يساعد ادارة الشركة في معرفة كيفية ادارة السيولة النقدية بما يحقق قيمة سوقية مرتفعة لأسهمها، الأمر الذي يعمل على تحقيق أهداف المالكين والادارة والعاملين وكافة الفئات ذات العلاقة بهذه الشركات، وتتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.3 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة انطلاقاً من النقاط التالية:

- مدى تأثير القيمة السوقية لشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في قطاعي البنوك والتأمين بالسيولة النقدية، ووضع النتائج الخاصة بذلك بين أيدي متخذي القرار النقدي لوضع الخطط التصويبية اللازمة.
- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الجديدة حسب علم الباحث، والتي تدرس مدى تأثير القيمة السوقية لشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في قطاعي البنوك والتأمين بالسيولة النقدية، فستقدم الدراسة دليل عملي لإدارة الشركات الفلسطينية عن السيولة النقدية وتأثيرها على اسعار اسهمها في السوق
- ستقدم هذه الدراسة مدى تأثير القيمة السوقية لشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في قطاعي البنوك والتأمين بالسيولة النقدية وفقاً لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية بالأخذ بعين الاعتبار الأثر عبر الزمن والشركات، بالتالي الحصول على نتائج أكثر دقة وأكثر وضوحاً على العكس عن ما تم استخدامه في الدراسات السابقة.

1.4 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة مدى تأثير السيولة النقدية المقاسة من خلال نسب السيولة على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.
- معرفة مدى تأثير السيولة النقدية المقاسة من خلال التدفقات النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.
- معرفة مدى تأثير السيولة النقدية المقاسة من خلال رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

- معرفة مدى تأثير السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة.

1.5 متغيرات الدراسة:

سيتم وصف متغيرات الدراسة في الفصل الثالث من هذه الدراسة المتغيرات المستقلة: وتتمثل في المتغيرات التي تقيس السيولة النقدية وهي:

- التدفقات النقدية التشغيلية.

- نسبة التداول.

- صافي رأس المال العامل.

المتغيرات الوسيطة: وتتمثل فيما يلي:

- حجم الشركة.

- رأس مال الشركة.

- نوع الشركة.

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

1.6 فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من أهداف الدراسة فإنها تسعى إلى التحقق من صحة الفرضيات الرئيسية الآتية:

H_{01} : الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين،

وقد انبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

$H_{01.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية التشغيلية

على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

H_{01.2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

H_{01.3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

H₀₂: الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد انبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{02.1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

H_{02.2}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

H_{02.3}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين رأس المال العامل والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

H₀₃: الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد انبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{03.1}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

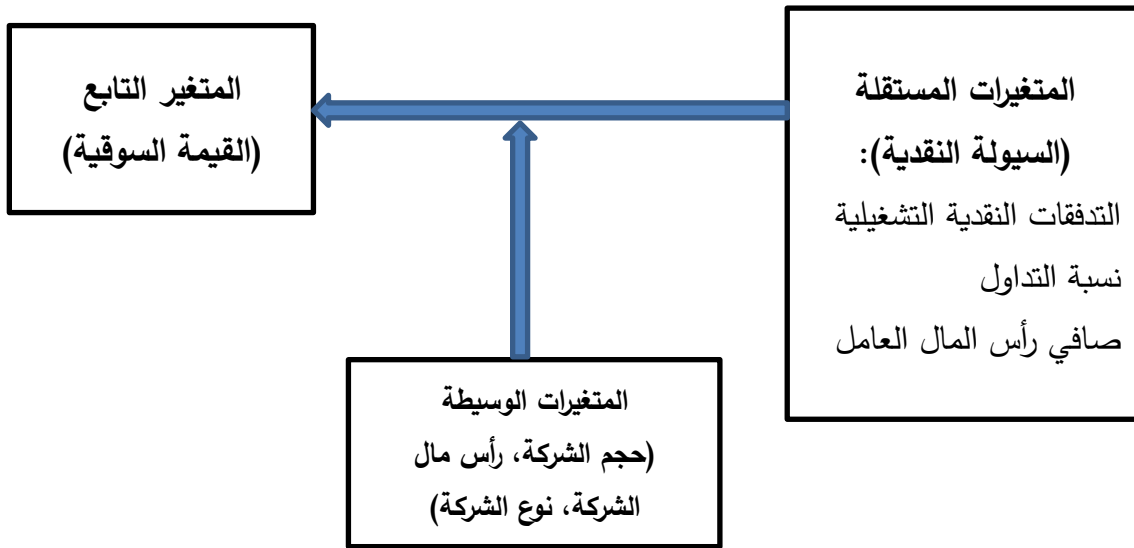
H03.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "اجمالي الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

H03.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "اجمال الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين رأس المال العامل والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

H04: الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة

1.7 نموذج الدراسة:

يمثل النموذج التالي التفاعل بين متغيرات المستقلة والضابطة (الوسيط) والتابعة للدراسة الحالية:



شكل رقم (1.1) التفاعل بين متغيرات الدراسة

1.8 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في دراسة أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020)

الحدود الزمنية: تشمل البيانات الخاصة بالبنوك الفلسطينية وشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010/1/1 وحتى 2020/12/31.

الحدود المكانية: تم اجراء الدراسة على كل من شركات التأمين والبنوك والمدرجة لدى بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2020.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

2 الإطار النظري:

1.2 تمهيد:

تنص فرضية السوق المالي الكفؤ ونموذج تسعير راس المال الى الاصول على وجود علاقة بين الارقام المحاسبية التي تعرض في التقارير المالية والقيمة السوقية للشركة، حيث ان سيولة الشركة التي تعبر عن قدرة الاصول المتداولة على سداد الالتزامات المتداولة والتي يفصح عنها بالتقارير المالية من خلال عدة مؤشرات اهمها نسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة وراس المال العامل من شأنها ان تؤثر بشكل كبير على القيمة السوقية والتي يتم حسابها من خلال ضرب عدد أسهم الشركة في سعر السهم الحالي (شنك،2018).

لذلك سوف نتناول في هذا الفصل كل ما يتعلق بالمتغير المستقل الذي يتمثل بالسيولة النقدية والذي تم التعبير عنه من خلال نسب السيولة والسيولة السريعة وراس المال العامل، بالإضافة الى المتغير التابع الذي يتمثل بالقيمة السوقية، وبعد ذلك سيتم تناول أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية، وينتهي هذا الفصل بعرض أبرز الدراسات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وما يميز دراستنا على الدراسات السابقة

2.2 المبحث الاول:

1.2.2 السيولة النقدية:

1.1.2.2 مفهوم السيولة:

تعبّر السيولة في معناها المطلق على النقدية ومن ثم يتخصص مفهومها بناء على المصطلح فاذا كنا نتحدث عن سيولة العملة فإنها تعني سهولة تحويل العملة إلى عملة أخرى ، أما في حال كنا نتحدث عن سيولة الأداء فإنها تعني سهولة بيع البضاعة وتسويقها بدون التأثير على سعرها السوقي، وفي حال كنا نتحدث عن سيولة الاصل فإنها تعني سهولة تحويل الاصل إلى نقدية، اما في حال كنا نتحدث عن سيولة السوق هي تعني سهولة شراء وبيع الأوراق المالية بأسعار قريبة من أسعار البيع السابقة، وفي النهاية فان سيولة الشركة تعني وجود أصول سائلة نقدية وشبه النقدية كافية لديها من اجل تغطية التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، وبالقدر الذي يكفيها للإستمرار في دورتها التشغيلية ومواجهة التزاماتها القصيرة الاجل(عبد الرحيم، 2018).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف السيولة على انها قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير النقد اللازمة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و استغلال الفرص الطارئة بالوقت والكم المناسبين من خلال التخطيط الملائم للتدفقات النقدية للوصول إلى نقطة التعادل.

2.1.2.2 مؤشرات السيولة:

يقصد بمؤشرات السيولة بانها النسب التي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال ما تملكه من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً، ولقياس السيولة هناك مجموعة من النسب تتمثل في ما يلي (بلحاج، 2017):

أولاً: نسبة السيولة العامة: والتي تسمى بنسبة التداول والتي تقيس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية ديون الشركة القصيرة الأجل، ويتم حسابها من خلال قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة، وتسمى هذه النسبة أحياناً بنسبة رأس المال العامل، وإذا كانت هذه النسبة اقل من واحد هذا يعني أن الشركة غير قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل مما يشير إلى أنها في وضع مالي سيئ يمكن أن يؤدي بها إلى التصفية أو الإفلاس، إلا أنه بالمقابل فإن النسب المرتفعة للسيولة لا يعني بالضرورة بأن الشركة تمتلك نقوداً جاهزة لتلبية احتياجاتها وأن وضعها المالي جيد حيث من الممكن أن تكون الشركة غير قادرة على بيع منتجاتها من مخزون ولم تتمكن من تحصيل ديونها من المدينين في الوقت المحدد مما أدى إلى ظهور نسبة التداول بنسبة عالية وهذا يعني أن وضعها المالي سيئ.

ثانياً: نسبة السيولة الجاهزة: تعبر هذه النسبة على قدرة الشركة على تسديد التزامات النقدية قصيرة الأجل في لحظة معينة، ويتم حسابها عن طريق حاصل قسمة النقدية على إجمالي الخصوم المتداولة، وتعتبر من أكثر النسب أهمية في تقييم أداء الشركات من ناحية السيولة لأنها تعتمد على النقدية فقط في سداد الالتزامات المتداولة للشركة حيث أن من الصعب على الشركة أن تتوقع تحول المخزون إلى سيولة جاهزة، ويفضل أن تكون هذه النسبة واحد لواحد، حيث ارتفاع هذه النسبة يعني أن الشركة لديها سيولة كافية لتغطية خصومها المتداولة، وبالمقابل فإن انخفاض هذه النسبة يشير إلى أن الشركة غير قادرة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل وبالتالي تلجأ إلى تسهيل بعض الأصول المتداولة الأخرى.

ثالثاً: نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة، ويتم حسابها عن طريق خصم الأصول المتداولة من المخزون ومن ثم تقسيمها على الخصوم المتداولة، وتستخدم هذه النسبة معايير أكثر تشدداً لقياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بسبب استبعاد المخزون عند قسمة الأصول المتداولة نظراً لكون المخزون من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة في التحول إلى نقدية، إضافة إلى انخفاض قيمته في حالة التصفية وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه، ويجب أن تكون نتيجة هذه النسبة واحد حتى يكون الوضع المالي للشركة جيداً لأن الشركات التي تكون نسبتها اقل من واحد صحيح فإن هذا يدل على أن

ينبغي ان تنظر الشركات إلى وضعها بشكل شديد ويعني بأن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي.

3.1.2.2 أهمية السيولة:

تتبع أهمية السيولة من الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها حيث تهدف الادارة من احتفاظها بالسيولة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل بما يلي (عبد الرحيم، 2018):

1. مواجهة الالتزامات المالية اليومية من خلال توفير النقود الكافية لسدادها في تواريخ استحقاقها
2. زيادة قدرة الشركة على تغيير نشاطها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة.
3. زيادة ثقة المقرضين بالشركة من خلال بناء سمعة ائتمانية جيدة ولذلك من خلال قدرتها على دفع الالتزامات المترتبة عليها في تاريخ استحقاقها
4. استمرار الشركة بأعمالها التشغيلية عن طريق دعم الدورة التشغيلية التي تبدأ بشراء المواد الخام ومن ثم تصنيعها ومن ثم بيعها ومن ثم تحصيل ثمنها.
5. الاستفادة من الخصم النقدي الذي تحصل عليه الشركة عندما تقوم بالسداد بالموعد المتفق عليه.
6. مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب وجود أموال نقدية بين يدي الشركة.

4.1.2.2 العوامل المؤثرة على السيولة النقدية:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على السيولة يمكن تقسيمها الى (الصفار، 2016):

اولاً العوامل الداخلية: هي العوامل التي تكون من داخل الشركة وتؤثر على السيولة والتي تشمل حركات النقود والمخصصات وما تملكه الشركة من أصول المالية.

ثانياً العوامل الخارجية: هي العوامل التي تؤثر على جميع الشركات إلا ان تأثيرها يكون متدني لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى، وتتمثل بشروط الدفع القانونية، والقواعد في العقود، وتحديد أسعار الصرف والفائدة، وهنا يجب على إدارة الشركة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل جيد نظراً لأثرها على السيولة.

5.1.2.2 مفهوم السيولة البنكية:

يقصد بالسيولة البنكية احتفاظ البنك بموجودات نقدية سائلة بالإضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية او العاجلة، وتهتم البنوك بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات الأخرى وذلك نتيجة انه نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً وأن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل (سلمان، 2020).

وتلعب السيولة في البنوك ادوار مهمة تتمثل بسداد الودائع المتوقعة وغير المتوقعة، إضافة إلى تعزيز موقف البنك ضد المخاطر في السوق المالي، والوفاء بالتزامتها المالية، و تجنب طلب القروض من البنك المركزي (زهرة وعلاء الدين، 2021)

6.1.2.2 أقسام السيولة في البنوك:

يمكن تقسيم مكونات السيولة لدى البنك الى قسمين (شيماء وكاظم، 2014):

أولاً: الاحتياطات الأولية: هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطات من النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق والذي يشمل مجموعة الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات، بالإضافة الى الودائع لدى البنك المركزي حيث تنص التشريعات على الزام البنك التجاري على الاحتفاظ بنسبة من أمواله بصورة سائلة لدى البنك المركزي والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، هذا الى جانب الودائع لدى البنوك المحلية وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل أنواع أخرى

من الديون، بالإضافة الى الصكوك تحت التحصيل والتي تتمثل بالاوراق المالية التي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن، واخيرا الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج حيث تستطيع البنوك التجارية الاحتفاظ برصيد نقدية لدى البنوك في خارج البلاد بنسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، وتقسم هذه الاحتياطات الأولية بانواعها الخمسة من حيث شروطتها القانونية إلى احتياطات قانونية والاحتياطات عامة.

ثانيا: الاحتياطات الثانوية: تمثل الاحتياطات الثانوية الموجودات السائلة والتي يكون لها عائدا والتي تشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات فوائد متعددة في مجال السيولة منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياجات الأولية من متطلبات البنك، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من أرباح البنك، وتتكون هذه الاحتياطات الثانوية من جزئين جزء محدد قانونياً والتي تسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة بالإضافة الى سندات الحكومة ويظهر هذا الجزء عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، اما الشق الثاني من الاحتياطات الثانوية تكون محددة بحسب سياسة البنك التجاري ذاته لأنها تعتبر بمثابة اموال تستخدم عند الحاجة.

7.1.2.2 أنواع السيولة في البنك:

تقسم السيولة في البنك إلى قسمين(عابد، زملط، 2019):

أولاً: السيولة الحاضرة: تتمثل هذه السيولة بالأموال الموجودة في خزائن البنك التجاري، بالإضافة إلى الأموال المودعة لدى البنك المركزي، هذا إلى جانب الشيكات تحت التحصيل التي يملكها البنك.

ثانيا: السيولة شبه النقدية: والتي تتمثل في أدونات الخزينة التي يمكن اعادتها خصمها بسهولة لدى البنك المركزي، حيث من السهل التصرف بهذه الادونات، وكلما كانت هذه الادونات مضمونة من الحكومة كلما كانت سهلة التصرف.

ثالثاً: السيولة القانونية: في حال انخفاض السيولة في البنك فان البنك يلجأ الى الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن 30% من إجمالي الودائع، لكي يتمكن من مواجهة الطلب على القروض والسلف، بالتالي تعتبر مصدر من مصادر السيولة لدى البنك، هذا إلى جانب النقدية وأذونات الخزينة التي تشكل المصدر الأساسي للسيولة، على عكس القروض والسلف التي تعتبر الاقل سيولة لذلك يجب على البنوك أن تحتفظ بقدر كافي من النقدية وأذونات الخزينة لمواجهة أي التزام او طلب مستعجل على القروض أو السلف.

8.1.2.2 أهداف السيولة في البنوك التجارية:

تهدف السيولة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها بما يلي (الملوح،2017):

- 1- مواجهة إبراء الذمة في تاريخ استحقاقها الامر الذي يدعم ثقة المدينين والدائنين.
- 2- حماية أصول البنك من البيع.
- 3- ضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها.
- 4- تجنب حاجة البنك إلى الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي.

9.1.2.2 العوامل المؤثرة بالسيولة البنكية:

ان اداء البنك التجاري ليس ثابت وانما هو بتغير مستمر، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر باداء البنك ومدى توفر السيولة لديه والتي تتمثل بعمليات الإيداع والسحب على الودائع، والوعي المصرفي لدى الجمهور حيث ان درجة الوعي المصرفي لدى المواطنين في الدول النامية منخفضة إذا أنهم يفضلون أن تكون اموالهم تحت ايديهم باستمرار على عكس المجتمعات المتقدمة التي تفضل استخدام الصكوك والبطاقات الامر الذي يوفر السيولة الكافية لدى البنك، بالاضافة الى رصيد عمليات المقاصة لدى البنوك فإذا كان رصيد الحساب الجاري لدى البنك عند البنك المركزي فان هذا يزيد من أرصدة

النقدية التي يملكها البنك مما يحسن من سيولته، و يؤثر موقف البنك المركزي الذاتي في حال اعتماده سياسة تقليص عرض النقد في أوقات التضخم حيث يؤدي ذلك الى تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوافرة لديها الامر الذي يقلل من السيولة النقدية لدى البنك (الدعوي والمرسومي، 2016).

10.1.2.2 مخاطر السيولة في البنك:

يمكن تعريف خطر السيولة البنكية على أنه عدم قدرة البنك على الحصول على المال اللازم من أجل مواجهة النقص اللازم لتغطية الالتزامات القصيرة الأجل مما يؤدي إلى الفشل المالي للبنك وبالتالي التأثير على عجلة التنمية الاقتصادية ككل، لذلك جاءت ضرورة لوجود إدارة مخاطر السيولة التي تعتبر أساسية من أجل الحفاظ على استمرارية المنظومة المصرفية ومن هنا جاءت ضرورة الحاجة إلى ادارة المخاطر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية ومن أجل تقييم مدى كفاءة السيولة المصرفية وقدرته على الوفاء بالالتزامات النقدية والتي تتمثل بما يلي (زهرة وعلاء الدين، 2021):

أولاً نسبة الرصيد النقدي: من خلال هذه النسبة يمكن التعرف على مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى على الوفاء بالالتزامات المالية الواقعة على عاتق البنك في تاريخ متفق عليه مسبقاً، ويتم حسابها عن طريق جمع النقود الموجودة بالصندوق مع النقد الموجود بالبنك المركزي وقسمتها على الودائع وما في حكمها، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ارتفاع السيولة التي تعكس قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في المواعيد المحددة مسبقاً.

ثانياً نسبة السيولة القانونية: تعبر هذه النسبة على مدى قدرة كل من الاحتياطات الأولية والثانوية على مواجهة الالتزامات الواقعة على عاتق البنك من طرف البنك المركزي ، وتحسب هذه المعادلة من خلال جمع الاحتياطات الاولية والثانوية للبنك وقسمتها على الودائع وان زيادة هذه النسبة يرافقه زيادة في نسبة السيولة

ثالثاً نسبة التوظيف : تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة الأموال المتاحة لدى البنك والتي يكون مصدرها الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض والسلف، وأن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى قدرة البنك على تلبية القروض إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات السحوبات من قبل المودعين، ويتم حساب نسبة التوظيف عن طريق "حاصل قسمة القروض والسلفيات على الودائع وما في حكمها * 100 " (الكروي، 2020).

11.1.2.2 نسب السيولة البنكية:

من الممكن قياس السيولة البنكية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تتمثل بما يلي (سلمان، 2020):

1. **نسبة الجاهزية النقدية:** تبين هذه النسبة مدى كفاية الأصول النقدية لدى البنك لسداد الودائع، ويتم حسابها عن طريق حاصل قسمة النقدية على إجمالي الودائع، ويقصد بالنقدية النقد والأصول التي يملكها البنك لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك الأخرى، وزيادة نسبة الجاهزية النقدية يشير إلى زيادة قدرة البنك على مقابلة وسداد الودائع الأمر الذي ينعكس على أداء البنك.
2. **نسبة السيولة:** تعطي هذه النسبة صورة أوضح وأشمل من النسبة السابقة حول مفهوم السيولة التي يتم حسابها عن طريق قسمة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على إجمالي الودائع، وتشير هذه النسبة إلى قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية إجمالي الودائع، الأمر الذي يدل على عدم وجود مشاكل في السيولة لدى البنك كلما كانت هذه النسبة مرتفعة.
3. **نسبة القروض إلى الودائع:** تمثل هذه النسبة الوظيفة الثانية من وظائف السيولة في البنك والتي تتمثل بتلبية طلبات الاقتراض، وتشير إلى نسبة القروض الممولة بواسطة الودائع وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك دليلاً على ارتفاع قدرة البنك في تقديم قروض إضافية.

12.1.2.2 نسب السيولة:

1.12.1.2.2 مفهوم السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل فوري، ويجب على الشركة المحافظة على نسبة ملائمة من السيولة السريعة، حيث أن ارتفاع هذه النسبة أكثر من الحد المطلوب يعبر عن عدم قدرة الإدارة على استغلال مصادر الأموال المتوفرة لديها، وفي المقابل فإنه انخفاض بها عن الحد المطلوب يدل على عدم الوفاء بالتزامات المالية في الوقت المطلوب (مريزق، 2016).

وتعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة، ويتم حسابها عن طريق خصم الأصول المتداولة من المخزون ومن ثم تقسيمها على الخصوم المتداولة، وتستخدم هذه النسبة معايير أكثر تشدداً لقياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بسبب استبعاد المخزون عند قسمة الأصول المتداولة نظراً لكون المخزون من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة و سرعةً في التحول إلى نقدية، إضافة إلى انخفاض قيمته في حالة التصفية وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه، ويجب أن تكون نتيجة هذه النسبة واحد حتى يكون الوضع المالي للشركة جيداً لأنه الشركات التي تكون نسبتها أقل من واحد صحيح فإن هذا يدل على أن ينبغي أن تنتظر الشركات إلى وضعها بشكل شديد و يعني بأنه الأصول المتداولة تعتمد اعتماداً كبيراً على المخزون السلعي.

2.12.1.2.2 كيفية حسابها:

ويمكن حسابها من خلال: قسمة الأصول سريعة التداول على الخصوم المتداولة، ويقصد بالأصول سريعة التداول النقدية والأصول المتداولة مخصصاً منها المخزون، نظراً لأن المخزون يتعرض لمخاطر انخفاض القيمة بشكل مستمر لذلك يتم استثناءه (مريزق، 2016).

3.2.2 رأس المال العامل:

1.3.2.2 مفهوم رأس المال العامل:

هناك مفهوم رئيسيان لرأس المال العامل هما إجمالي رأس المال العامل والذي يعرف على أنه مجموع استثمارات الشركة بالأصول المتداولة مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل والذمم المدينة والمخزون،

هذا بالإضافة الى صافي رأس المال العامل الذي يعرف على انه الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الذي يعطي مؤشر واضح لصورة الشركة وقدرة اصولها المتداولة على تغطية التزاماتها المتداولة (النابوت، 2019)

2.3.2.2 أهمية رأس المال العامل

تعتبر العمليات المتعلقة برأس المال العامل جل اهتمامات الادارة المالية نظرا لارتباط رأس المال العامل بالعمليات التشغيلية اليومية، وكلما زادت كفاءة الادارة في إدارة رأس المال العامل دل ذلك على زيادة كفاءتها بعملياتها التشغيلية (النابوت، 2019).

3.3.2.2 أهداف رأس المال العامل:

تتلخص اهداف راس المال العامل بما يلي(الشباني، 2015):

- 1- تحقيق السيولة الكافية حيث تتمثل اهم اهداف راس المال العامل المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة التي تكفي لتغطية الالتزامات المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها.
- 2- تقليل المخاطر حيث يعمل راس المال العامل على المقارنة بين الموجودات والمطلوبات باستمرار وتحقيق التوازن بينهم بالشكل الذي يقلل من خطر عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها.
- 3- تعظيم قيمة الشركة حيث يساهم رأس المال العامل في تعظيم قيمة أسهم الشركة وبالتالي تعظيم قيمتها وبالتالي يعمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الادارة المالية في تعظيم ثروت المساهمين الناتج عن تعظيم قيمة الشركة السوقية.

4.3.2.2 أنواع رأس المال العامل:

يقسم رأس المال العامل إلى قسمين (النابوت، 2019):

1- رأس المال العامل الدائم: يقصد برأس المال العامل الدائم الحد الأدنى من الموجودات المتداولة المتمثلة بالنقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والذمم المدينة والبضاعة اللازم وجودها داخل الشركة لمواصلة عملياتها التشغيلية اليومية.

2- رأس المال العامل المؤقت: وهو ما يزيد عن رأس المال العامل الدائم لمواجهة أي توسع أو أي ظرف طارئ، مثل زيادة الاستثمار بنوع معين من المواد الخام نظراً للتنبؤ في ارتفاع قيمتها في المستقبل، ويساعد هذا التقسيم الإدارة المالية في رسم استراتيجيتها وخططها.

5.3.2.2 مكونات رأس المال العامل:

يتكون رأس المال العامل من مجموعة من المكونات تتمثل في:

أولاً: النقد والنقد المعادل: ويتمثل بالنقد في الصندوق أو البنك اما النقد المعادل عبارة عن الأصول الغير مقيدة والمتاحة للاستخدام الفوري من خلال سهولة تحويلها إلى نقدية مثل الاوراق مالية وأذونات الخزينة وشهادات الأداء، ويعتبر النقد والنقد المعادل من الأصول المتداولة الأعلى سيولة في أصول الشركة لانها يمكن تسيلها الى نقد حقيقي عند الحاجة إليها (طوبرش، 2018).

ثانياً: البضاعة: تمثل البضاعة جزء هام من استثمارات الشركة بالأصول المتداولة نظراً لضخامة الأموال المستثمرة فيها، وتأثيره على نشاط الشركة، ويتكون مخزون الشركة من جميع السلع المادية تامة الصنع الجاهزة للبيع، ونتيجة لأهمية البضاعة فإنه مدى الكفاءة في إدارة المخزون في الكثير من الأحيان يتوقف على مدى نجاح أو فشل الشركة وخاصة في ظل ندرة الموارد او تذبذب الأسعار (طوبرش، 2018).

ثالثاً إدارة الذمم المدينة: أن الاستثمار في الذمم المدينة يعتبر من المكونات الهامة في رأس المال العامل، كما انه طبيعة عمل الشركة ووضعها التنافسي لها أثر على مقدار الاستثمار في الذمم المدينة،

وتعتمد إدارة الذمم المدينة على سياسة الشركة الائتمانية التي تتمثل بفترة وشروط وسياسة الائتمان والخصم مع الأخذ بعين الاعتبار تحصيل الذمم المدينة بأقل تكلفة ممكنة (النابوت، 2019).

رابعاً المصاريف المدفوعة مقدماً: هي مبالغ دفعتها الشركة خلال الفترة الحالية مقابل خدمات لم تحصل عليها لأنها تخص فترة مالية مستقبلية وهنا يجب على الشركة الاعتماد على مبدأ الاستحقاق فيجب أن تأخذ كل سنة ما يخصها من مصاريف مثل مصاريف الأجور المدفوعة مقدماً ومصاريف الإعلان المدفوعة مقدماً (النابوت، 2019)

خامساً الإيرادات المستحقة القبض: والتي تتمثل بالخدمات التي قدمتها الشركة خلال الفترة المالية ولم يتم بتحصيل مبالغها حتى نهاية الفترة المالية (طوبرش ، 2018)

6.3.2.2 إدارة رأس المال العامل:

يمكن تعريف إدارة رأس المال العامل على أنه العملية التي يتم من خلالها إيجاد المقدار الملائم من النقد والذمم المدينة والمخزون والأوراق المالية بأقل تكلفة ممكنة، لتلبية الاحتياجات اليومية للشركة، فهي تركز على التمويل القصير الأجل والموازنة بين الربحية والسيول لضمان استمرارية الشركة وتلبية الاحتياجات التشغيلية اليومية (النابوت، 2019).

وتعتبر إدارة رأس المال العامل عملية مستمرة تتضمن العديد من العمليات والقرارات اليومية التي تحدد مستوى استثمار الشركة بالموجودات المتداولة والذي يتضمن التمويل القصير الأجل والطويل الأجل الذي تستعمله الشركة ومصادر التمويل وكيفية توزيعها بين مختلف الاستثمارات، بحيث يسعى إدارة رأس المال العامل إلى تحقيق التوازن بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة عن طريق الدورة النقدية بما يتعلق بتوقيت التدفقات الداخلة والمستحقات والالتزامات المترتبة في ذمة الشركة (الشباني، 2015).

7.3.2.2 أهمية إدارة رأس المال العامل:

تكمُن أهمية إدارة رأس المال العامل بما يلي (الملوح، 2017):

- 1- تحقيق الموازنة بين السيولة و الربحية عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول من خلال اختيار أفضل الطرق لبيع البضاعة و تحصيل الدين.
- 2- مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في التنبؤ بربحية الشركة اعتماداً على طريقتها في إدارة رأس المال العامل.
- 3- زيادة قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

8.3.2.2 سياسات إدارة رأس المال العامل:

توجد العديد من السياسات التي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة المالية لتحديد حجم الاستثمار في رأس المال العامل وتتضمن ما يلي (بويطرة وشريط، 2020):

أولاً السياسة المتحفظة: عمل الشركات في هذه السياسة على استخدام الديون التجارية لتمويل هذا النوع من الموجودات للتخفيف من مخاطر عدم قدرتها على سداد التزاماتها العاجلة، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع الى تطبيق هذه السياسة تتمثل بعدم التأكد من العمر الانتاجي للموجودات بالإضافة الى ضرورة استخدام رأس المال العامل الذي ليس له تاريخ استحقاق.

ثانياً سياسة المغامرة: تعتمد هذه السياسة على تخفيض حجم الاستثمار في رأس المال العامل استجابة للنمو المتوقع في المبيعات، هذا الى جانب الاهتمام برصيد الذمم المدينة من خلال اتباع سياسة متشدده بخصوص البيع.

ثالثاً السياسة المعتدلة: تعكس هذه السياسة شكل الاستثمار المعدل في مكونات رأس المال العمل لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في المبيعات وأساس هذه العلاقة النمو المتوقع بالمبيعات لا يحتاج إلى حجم من الموجودات الجارية

9.3.2.2 محددات أداة رأس المال العامل:

هناك تباين بمحددات سياسة رأس المال العامل في منشآت الأعمال ومن أهم تلك المحددات طبيعة نشاط الأعمال، وحجم المنشأة، والمبيعات، والتغير بمستوى الاسعار، ومخاطر السيولة، اضافة الى تأثير مكونات رأس المال العامل من جانب ومستويات المبيعات من جانب آخر حيث يعتبر توظيف رأس المال العامل أحد العوامل التي تؤدي الى النمو في منشآت الأعمال وهو الأمر الذي ينعكس على مطالب التوسع المستمر في الأصول الثابتة من اجل المحافظة على نمو المبيعات (وديع وعباس، 2017).

4.2.2 التدفقات النقدية:

تشير العديد من نتائج الدراسات السابقة الى ازدياد حساسية الاستثمار في رأس المال العامل والثابت للتدفقات النقدية في الشركات التي لديها قيود أو صعوبات مالية مقارنة بالشركات الأخرى التي لا تواجه هذه الصعوبات، كما تشير الادلة إلي أن الاستثمارات الثابتة أكثر استقراراً في الشركات التي تواجه صعوبات مالية، حيث تلجأ الشركات التي تواجه الصدمات المؤقتة في التدفقات النقدية أو الصعوبات المالية المؤقتة إلي تخفيض الاستثمار في رأس المال العامل حتي تتمكن من السيطرة علي التقلبات المؤقتة في التدفقات النقدية دون المساس بمعدلات الاستثمار الثابت والتي يمكن أن تؤثر علي قدرة الشركة الإنتاجية ومن ثم الإيرادات والمبيعات فيما بعد (يوسف، 2020).

1.4.2.2 مفهوم قائمة التدفقات النقدية: هي عبارة عن قائمة مالية توضح التدفقات النقدية خلال فترة محددة هي السنة المالية، تعتبر هذه القائمة أحد القوائم المالية الأساسية المطلوبة من قبل المستخدمين، وتوضح قائمة التدفقات النقدية توضح تغيرات النقدية وما يشابهها، والتي طرأت على المنشأة خلال الفترة

المالية حيث يتم عمل تسوية بين الرصيد الافتتاحي والختامي للنقدية لمعرفة حركة سير النقدية التي تمت داخل المنشأة، ويجب أن تكون المعلومات التي ينتجها هذا المستند بسيطة وواضحة ومفهومة وقابلة للاستخدام من قبل مختلف الأطراف المعنية، كما يتم استخدام قائمة التدفقات النقدية لإجراء دراسات بأثر رجعي وتوقعات، وتقوم بتشريح الموارد المالية المختلفة للمنشأة عن طريق تحديد وسائل التمويل وطريقة تخصيصها، ويجب أن تحتوى هذه القائمة على معلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الخاصة بالمنشأة، وقائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم على تقييم سيولة الشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها، كما تتكون قائمة التدفقات النقدية من 3 أنشطة رئيسية وهم الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، وفيما يلي عرض لهذه الأنشطة (عاصل، 2021):

ولقد قسم المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 7) أنشطة التدفقات النقدية الى ثلاثة اقسام، وذلك كما يلي (عاصل، 2021):

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تتضمن العمليات النقدية من أنشطة الشركة الرئيسية المرتبطة بصافي الدخل، حيث أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي عامل أساسي في تقييم مدى قدرة الشركة على سداد القروض والدفع للموردين وتوزيع الأرباح أو القيام باستثمارات جديدة دون الحصول على تمويل خارجي كما أنها تعتبر أفضل معيار لقياس استمرارية الشركة، وتحتوي هذه الأنشطة على مجموعة من البنود وهي: (التحصيلات من المبيعات، والمدفوعات إلى الموردين، والفوائد المدفوعة، والفوائد المستلمة، وتوزيعات الأرباح المستلمة).

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تتضمن العمليات النقدية من غير أنشطة الشركة الرئيسية والمرتبطة بالأصول غير المتداولة، لذلك فإن الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مهم وذلك لغرض معرفة التدفقات النقدية المستقبلية التي قد تتولد عن شراء هذه الأصول والاستثمارات، وتحتوي هذه القائمة على مجموعة من البنود وهي: (شراء وبيع الاستثمارات طويلة الأجل، وشراء وبيع الأصول الثابتة، ومنح القروض وإعادة تحصيلها)، وبالنسبة لبند منح القروض وتحصيلها لنأخذ مثال البنك، البنك من أنشطته الرئيسية منح القروض وتحصيلها لذلك فإن التدفقات النقدية من هذه العملية

تعتبر من الأنشطة التشغيلية وليست الاستثمارية. بينما إذا أخذنا مثلاً آخر عن شركة مقاولات ولديها شركة شقيقة حيث قامت بإقراضها مبلغاً من المال نتيجة وجود عجز لديها، هذه العملية تعتبر من الأنشطة الاستثمارية وليست من الأنشطة التشغيلية بسبب أن نشاط الشركة الرئيسي هو المقاولات وليس الإقراض كالبنوك.

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تتضمن العمليات النقدية المرتبطة بحقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل، لذلك فإن الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مهم لمعرفة المطالبات النقدية المستقبلية التي يتوجب سدادها نتيجة الحصول على هذه التمويلات، كما تحتوي على البنود التالية : (الاقترض وسداد القروض، ومساهمات الملاك في رأس المال، وتوزيعات الأرباح المدفوعة، وإصدار السندات وسدادها عند الاستحقاق، وشراء وبيع أسهم الخزينة)، وبالنسبة لبند السندات من الممكن أن تقوم الشركة بإصدار سندات طويلة الأجل تكون مستحقة مع الفائدة بعد سنتين أو ثلاث سنوات، إن عملية إصدار هذه السندات تعتبر من التدفقات النقدية المستلمة، وعملية سداد السندات بقيمتها الإسمية في تاريخ تعتبر من التدفقات النقدية المدفوعة.

2.4.2.2 الإفصاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية: يجب أن يحتوى مستند الإفصاح على معلومات غير نقدية عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، أي الأنشطة المتعلقة بالعمليات التمويلية والاستثمارية والتي لا تتصف بكونها تدفق نقدي مثل: أنشطة الاستثمار والتمويل الغير نقدية، وتحويل الدين الى حق ملكية، وعمليات المبادلة التي تحدث في الأصول أو الالتزامات والتي لا ينتج عنها تدفق نقدي.

3.4.2.2 الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

1.3.4.2.2 إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والالتزامات المتداولة التشغيلية خلال السنة المالية بإضافة قيمة إهلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء (تخفيض) الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو

الاستثمارات المالية، أي أن صافي الدخل في ظل هذه الطريقة يتحدد عن طريق ما يلي عاقل،
(2021):

- المصروفات والإيرادات الغير نقدية والتي تم إدراجها بصافي الدخل، مثل مصروفات الإهلاك - الأرباح الغير موزعة...
- التغيرات في المخزون وحسابات المدينين والدائنين الخاص بالأنشطة التشغيلية
- استبعاد البنود التي لا تمثل نقدية مثل الإهلاك والاستهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الغير محققة والأرباح الغير موزعة للشركات المستثمر وحقوق الأقلية
- استبعاد جميع البنود (الأخرى) المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل.

2.3.4.2.2 ملاحظات على إعداد قائمة التدفقات النقدية:

- * صافي الدخل (عن الفترة) الموجود بقائمة الدخل تم حسابه طبقاً لمبدأ أساس الاستحقاق لذلك يتم إجراء تعديلات أخرى متعلقة بهذه الجزئية للوصول الى حجم التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
- * فقا للطريقة الغير مباشرة فإنه يتم تعديل رقم صافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل وذلك بإضافة او طرح البنود التشغيلية غير النقدية من صافي الدخل وذلك بهدف تحويل رقم صافي الدخل من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي.

4.4.2.2 أوجه القصور بقائمة التدفقات النقدية:

- غير كافية للتنبؤ بمدى ربحية المنشأة حيث لا يتم إدراج البنود غير نقدية الخاصة بالانشاط التشغيلي بها.
- لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كافي لتقييم سيولة المنشأة وبالتالي قد يتم اتخاذ قرارات خاطئة اعتمادا على بيانات غير دقيقة من تلك القائمة.
- لا يمكن أن يتم عرض قائمة التدفقات النقدية منفردة ولكن يجب الاطلاع عليها بجانب باقي القوائم.

- توجد فرص متاحة للتلاعب ببيانات التدفق النقدي وهذا يؤثر بشكل كبير على القرارات المتخذة اعتمادا عليها.

3.2 المبحث الثاني: القيمة السوقية

1.3.2 مفهوم القيمة السوقية:

يشير هذا المصطلح إلى قيمة السهم السوقية للمؤسسة الاقتصادية ذات التداول العام، ويتم حسابها من خلال ضرب عدد أسهم الشركة في سعر السهم الحالي (مريزق، 2016) كما وتشير القيمة السوقية للسهم القيمة التي تظهر في سوق السهم وتتحدد عن طريق التعاملات التي تحدث في سوق الأوراق المالية وتعتبر عن سعر تداول الأسهم في السوق حيث تكون في العادة متقلبة نتيجة العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية ومقدار الربح المتحقق، والعرض والطلب على السهم والمركز المالي للشركة وقد تختلف عن القيمة الدفترية إما بالزيادة أو النقص (تلالوة، 2021).

2.3.2 مؤشرات الأداء السوقية:

تتمثل مؤشرات الأداء السوقية بما يلي (شك، 2018):

- 1- القيمة السوقية او ما يعرف بسعر الاغلاق: وهي عبارة عن قيمة السهم في السوق، والتي تتأثر بعوامل العرض والطلب، ويحصل المستثمر على القيمة السوقية للأسهم عند البيع في السوق الثانوي أي البورصة، ومن الممكن أن تكون القيمة السوقية أكبر او أصغر من القيمة الدفترية، وتحسب القيمة السوقية من خلال ضرب عدد الأسهم المتداولة * بقيمة السهم اي سعر اغلاقه.
- 2- حاصل قسمة القيمة السوقية على حقوق المساهمين: يعكس هذا المؤشر قيمة الشركة الاقتصادية، كلما زادت دل ذلك على زيادة ثقة المساهمين بقيمة المؤسسة الاقتصادية، ويحسب هذا المؤشر من خلال حاصل قسمة القيمة السوقية على حقوق المساهمين * 100.

3- نسبة السعر إلى الربح: أي مضاعف السهم، تشير هذه النسبة إلى مدى تأثير سعر الشركة بسعر الأسهم الأخرى، وكلما زادت هذه النسبة زادت المبالغ التي يود أن يودعها المستثمرون في الشركة، وتحسب هذه النسبة من خلال حاصل قسمة القيمة السوقية للسهم على صافي ربح السهم * 100.

4- حاصل قسمة القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية: تشير هذه النسبة إلى مدى تأثير الأرباح التشغيلية على القيمة السوقية للشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما تشجع المستثمرون على الإقبال على هذه الشركة، وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية * 100.

3.3.2 مفهوم القيمة السوقية للشركة:

هناك تعريفات عديدة لقيمة الشركة ولكن يمكن تلخيصها على أنها القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية والذي يتأثر بالأرباح الحالية للشركة، هذا إلى جانب تأثيرها في قوة العرض والطلب بالتالي فإن هذه القيمة تتغير من وقت إلى آخر (مخلوف، 2019).

4.3.2 العوامل المالية المؤثرة على القيمة السوقية للشركة:

تفرض نظرية السوق الكفؤ وجود علاقة للمعلومات المحاسبية و المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية خاصة الأرباح على قيمة الشركة، وهناك مجموعة من المؤشرات المالية التي تؤثر بشكل مباشر على قيمة الشركة والتي تتمثل بما يلي (شواورة، 2019):

1- **ربحية السهم الواحد:** والذي يعتبر من أهم مقاييس الأداء المالي حيث يظهر نصيب كل سهم من ربح الشركة وبالتالي يؤثر بشكل كبير على القيمة السوقية للسهم، ويقاس ربحية السهم الواحد من خلال طرح صافي الأرباح من توزيعات الأسهم الممتازة ومن ثم قسمتها على متوسط عدد الأسهم

- 2- **حصة السهم من الأرباح الموزعة:** والتي تعكس مقدار ما تم توزيعه من الأرباح المحققة على حملة الأسهم العادية والتي تؤثر بشكل كبير على سعر السهم السوقية، والتي يمكن قياسها من خلال قسمة إجمالي الأرباح الموزع على الأسهم على عدد الأسهم العادية.
- 3- **نسبة الرفع المالي:** حيث تساعد هذه النسبة على تحديد المسار المالي الشركة حيث، تحدد في حال كانت الشركة تعتمد على حقوق الملكية او الديون في تمويل استثماراتها بالتالي تقييم المخاطر التي تؤثر بشكل كبير على سعر السهم في السوق، والتي يمكن قياسها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.
- 4- **مضاعف سعر السهم:** تساعد هذه النسبة في تحديد هل سعر السهم في السوق مقوم بأقل من قيمته الحقيقية أو أكثر من قيمته الحقيقية وبالتالي يؤثر بشكل كبير على سعر السهم بالسوق ، ويمكن قياسها من خلال قسمة السعر السوقي للسهم على ربحية السهم.

5.3.2 العوامل غير المالية المؤثرة على قيمة السوقية للشركة:

إلى جانب العوامل المالية التي تؤثر على قيمة الشركة والتي أهمها ربحية السهم الواحد وحصة السهم من الأرباح الموزعة و نسبة الرفع المالي ومضاعفة سعر السهم، إلا أن هناك مجموعة من العوامل الغير المالية التي تؤثر على قيمة الشركة والتي تتمثل ب(Kalash, 2019):

- 1- **حجم الشركة:** حيث يؤثر حجم الشركة بشكل مباشر على عوائد الأسهم والتي يمكن قياسها من خلال حجم إجمالي الأصول.
- 2- **سمعة مدقق الحسابات :** حيث أن المدقق في تقرير يصدر رأيه في عدالة القوائم المالية التي تعتبر الأساس في اتخاذ قرار الاستثمار، بالتالي فإنه سمعة شركة التدقيق من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للسهم نظرا لأهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية لدى المستثمر.

3- سمعة الشركة: حيث تعبر سمعة الشركة عن نوع الرأي الصادر عن مدقق الحسابات هل هو متحفظ ام مقيد ام معاكس أم نظيف أم يمتنع عن إبداء رأيه والذي من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على القيمة السوقية للسهم.

6.3.2 قياس قيمة الشركة: يعتبر مقياس $tobins\ q$ من احد المقاييس المتطورة والحديثة التي لها القدرة على تقييم الشركة من خلال تقدير قيمتها السوقية، بالتالي تعتبر من أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الربح المستقبلي للاستثمار من خلال قياس هذا النموذج القيمة السوقية لشركة بالنسبة إلى قيمتها الدفترية، ويتميز هذا المقياس بسهولة حسابه بالاعتماد على البيانات المتوفرة في القوائم المالية (الشواورة، 2019). ويتم قياس $tobins\ q$ عن طريق قسمة القيمة السوقية للأصول إلى القيمة الاستبدالية للأصول، إلا انه نظراً لصعوبة الوصول إلى القيمة الاستبدالية للأصول فإنه يتم استخدام القيمة الدفترية للأصول وفي المقابل فإن القيمة السوقية للشركة تقاس عن طريق ضرب عدد أسهم الشركة بنهاية العام بسعر إغلاقها، وإذا كانت قيمة $tobins\ q$ اقل من واحد هذا يعني بأن القيمة السوقية للشركة اقل من قيمة الأصول أي أن الشركة قيمت بقيمة بأقل من قيمتها، ومن ناحية أخرى إذا كانت قيمة $tobins\ q$ اكبر من واحد فهذا معناه بأن القيمة السوقية للشركة أكبر من تكلفة استبدال الأصول وهذا يدل على وجود فرص أفضل للاستثمار ويشير الى وجود ادارة جيدة (الشطناوي، 2018). ويعكس مقياس $tobins\ q$ الأداء التشغيلي للشركة ومدى كفاءتها بالاستغلال الأمثل للموارد التي تملكها لإنتاج أكبر قدر من السلع بجودة عالية وبتكلفة مناسبة للحفاظ على أعلى هامش ربح، بالتالي يأخذ هذا المقياس الأداء التشغيلي بعين الاعتبار نظراً لدوره بتعظيم ثروة المساهمين من خلال تحسين القيمة السوقية للسهم (Ishaq and et all. 2021).

7.3.2 أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية:

السيولة والقيمة السوقية هدفان متلازمان إلا انهما متعارضان في نفس الوقت، فكلاهما مهم للشركة ولكن بالقدر الكافي الملائم، حيث انه زيادة السيولة عن الحد المطلوب يعني الاقتراب اكثر من النقد وشبه

النقدية وهذا يمكن أن يكون على حساب تقويت فرصة ربح ممكن نتيجة عدم استثمار هذه الأموال مما يؤثر بشكل سلبي على القيمة السوقية لشركة والعوائد التي يمكن أن يحصل عليها المساهمين، وفي المقابل فإنه نقص نسبة السيولة يعرض الشركة إلى خطر الإفلاس والتصفية مما يؤدي إلى تآكل حقوق المساهمين و انخفاض القيمة السوقية، ومن هنا جاءت الحاجة إلى إدارة العلاقة بين السيولة والقيمة السوقية، حيث يجب على الإدارة اعطاء اهمية للموازنة بين هذين الأمرين ويكون ذلك من خلال المراقبة الدقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجية حتى لا يكون هناك سيولة زائدة، وفي نفس الوقت يجب عليها استغلال الأموال الزائدة عن حاجتها في استثمارات لغاية تحقيق الربح وعائد اكبر المساهمين الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القيمة السوقية(عابد وزملط، 2019).

وفي المؤسسات المالية والبنوك يجب أن تراعى مصالح المساهمين والموظفين، حيث ان المساهمين يتطلعون إلى أكبر قدر ممكن من الأرباح وهذا يتطلب التضحية في السيولة، اما المودعون يسعون إلى الأمان وإمكانية استرداد اموالهم المودعة وقت الحاجة لذلك يتطلب توفير السيولة، وهنا يأتي دور المؤسسات المالية في عمل موازنة بين هدف المساهمين والمودعين (مريزق، 2016).

4.2 المبحث الثالث: القطاع المصرفي وقطاع التأمين:

1.4.2 القطاع المصرفي:

1.1.4.2 القطاع المصرفي في فلسطين:

تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية التي تسود في الأراضي الفلسطينية على الجهاز المصرفي بشكل مباشر وغير مباشر، ومن بين الظروف الخاصة التي تؤثر على الجهاز المصرفي حادثة الجهاز المصرفي حيث أن الأراضي الفلسطينية كانت من غير خدمات مصرفية على امتداد فترة الاحتلال المباشر 1967 إلى 1994، هذا إلى جانب البنية التحتية الهشة للاقتصاد، بسبب استمرار سيطرة سلطات الاحتلال على الموارد الطبيعية والاقتصادية و ضعف نمو القاعدة الإنتاجية الفلسطينية نتيجة قيود الاحتلال الفلسطيني، بالتالي وجود الاحتلال وارتفاع في مخاطر الاستثمار هذا إلى جانب غياب وجود

عملة وطنية وتداول ثلاث عملات في السوق الفلسطينية من شأنه ان يؤثر بشكل سلبي على القطاع المصرفي في فلسطين (مسعود ومحمد، 2017).

تعتبر البنية التحتية أحد الأركان الأساسية للنجاح الاقتصادي التي تتمثل بالخدمات التي تقدمها المصارف والتأمين حيث تقوم بتوفير المدخلات المهمة لجميع القطاعات وكلما تطورت هذه الخدمات كلما كان لها الدور الأكبر في عملية التنمية، ومن هذا المنطلق وفي إطار استراتيجية سلطة النقد للتحويل إلى بنك مركزي عملت سلطة النقد ومن عام 2006 على تهيئة بنية تحتية قوية تكفل النهوض والارتقاء بالقطاع المصرفي لتقديم خدمات مصرفية متميزة كغيرها بالدول المتقدمة، ولتحقيق هذه الغاية وضعت سلطة النقد خطة شاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي الفلسطيني، وقد استندت هذه الخطة على محورين اساسيين (عودة، 2011):

اولا: هيكلة شاملة لسلطة النقد الفلسطينية باعتبارها أساس النظام المصرفي:

وتشمل هذه الهيكلة تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات وقد اسفرت هذه الخطة عن تحقيق الاهداف الآتية:

1. استحداث هيكل تنظيمي جديد لسلطة النقد يعكس تحديدا واضحا لمسؤوليات مجلس الإدارة فقد تم إعادة هيكلة الدوائر التي كانت قائمة وأنشاء دوائر جديدة فأصبح الهيكل التنظيمي لسلطة النقد مكون من ثلاث مجموعات رئيسية مجموعة الاستقرار النقدي، و مجموعة الاستقرار المالي، والمجموع الإدارية.

2. تحديد وتطوير التشريعات التي تحكم عمل سلطة النقد والجهاز المصرفي، وتشمل هذه القوانين إصدار قانون المصارف الجديد رقم 9 لسنة 2010 ويعالج القانون الجديد الفجوات التي أظهرها التطبيق العملي للقانون السابق سنة 2002 ليلبي حاجة الجهاز المصرفي للتعامل مع المستجدات المصرفية، بالإضافة الى الانتهاء من إعداد مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني ، بالإضافة إلى إصدار قرار بقانون رقم 9 لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى إصدار التعليمات رقابية شاملة في مختلف الجوانب اعتبارا من عام 2008 بشكل تدريجي.

3. استحداث وتطوير الأنظمة المصرفية والرقابية حيث قامت سلطة النقد بإطلاق مجموعة من البرامج والخدمات المتطورة وفقا للممارسات الدولية وذلك في إطار تطلعات لتطوير أنظمتها ومن أهم الأنظمة الإلكترونية التي أدخلتها سلطة النقد على العملية الرقابية الأنظمة المعلومات الائتمانية وبالإضافة إلى نظام الشيكات المعادة الآلي بالإضافة إلى نظام المدفوعات الوطنية الإلكترونية.

كما تسعى سلطة النقد إلى توفير وتهيئة البيئة التشريعية المناسبة التي تحكم عمل نظام المدفوعات بما يتوافق مع القانون والمبادئ الأساسية.

ثانيا: إعادة هيكلة النظام المصرفي:

حيث قامت سلطة النقد بإعادة عملية هيكلة النظام المصرفي من خلال أربعة وسائل رئيسية:

1. معالجة المصارف الضعيفة والعمل على تصفيتهما اختياري أو إجباري من خلال الأشكال المختلفة ورفع درجة التنافسية في القطاع المصرفي.
2. تعزيز فروع المصرفي في مختلف المناطق الجغرافية مع إعطاء الأولوية للأماكن النائية 3. تعزيز قدرة المصارف وتحسينها ضد المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة من خلال رفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال.
4. حث في المصارف وتوجيهها نحو إدخال مختلف الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة مما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.

وتؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية التي تسود في الأراضي الفلسطينية على الجهاز المصرفي بشكل مباشر وغير مباشر، ومن بين الظروف الخاصة التي تؤثر على الجهاز المصرفي حادثة الجهاز المصرفي حيث أن الأراضي الفلسطينية كانت من غير خدمات مصرفية على امتداد فترة الاحتلال المباشر 1967 إلى 1994، هذا إلى جانب البنية المشوهة الاقتصادي الأراضي بسبب استمرار سيطرة سلطات الاحتلال على الموارد الطبيعية والاقتصادية و ضعف نمو القاعدة الإنتاجية الفلسطينية نتيجة قيود الاحتلال الفلسطيني، بالتالي وجود الاحتلال وارتفاع في مخاطر الاستثمار هذا إلى جانب غياب وجود عملة وطنية وتداول ثلاث عملات في السوق الفلسطينية من شأنه ان يؤثر بشكل سلبي على القطاع المصرفي في فلسطين.

2.1.4.2 أهمية القطاع البنكي للاقتصاد الوطني:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الحيوية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تجميعه وحشده للموارد المالية المحلية اللازمة للنشاط الاستثماري، إلا أن الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلى الرغم من الانتشار السريع للمصارف وفروعها في الأراضي الفلسطينية، ما زال يلعب دوراً محدوداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وما زال نشاطه ينحصر في إطار الاقتصاد المحلي، مفتقراً بذلك لشتى أشكال الروابط والعلاقات المالية والمصرفية مع النظام المالي والمصرفي العالمي (محمد، 2012).

ووفقاً لآخر البيانات الرسمية فإنه ينتشر في الأراضي الفلسطينية ثمانية عشر مصرفاً منها ثمانية مصارف وطنية بما مجموعه مئة وتسعة فروع، وعشرة مصارف ذات جنسية عربية وأجنبية بما مجموعه مئة وواحد فرعاً، وتسهم هذه المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، وكذلك اجتذاب رؤوس الأموال وتوفير الخدمات الاستثمارية والتمويلية (جمعية البنوك في فلسطين، 2010).

ويعد وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل، من الأساسيات الضرورية لنجاح عملية التنمية في أي بلد. لذا يستند الحكم على مساهمة المصارف ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في جزء كبير منه، على السياسة الإقراضية المتبعة ومنهجية توزيع الأموال المتاحة في مختلف أوجه الاستخدام. وفيما يتعلق بالسياسة الإقراضية في الحالة الفلسطينية ونتيجة لظروفها الخاصة؛ فإن هذه السياسة كانت متحفظة إلى حد كبير بالاستخدامات ذات القيمة التنموية الاقتصادية، في حين كانت أكثر انفتاحاً على الاستخدامات الأخرى التي استنفذت الجزء الأكبر من الأموال المتاحة. تمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة؛ الاستخدام الذي يعد غاية في الأهمية، لما لها من تأثير على الأداء والتنمية الاقتصاديين، وعلاقتها بالسيولة والإنفاق والنمو في الاقتصاد. ورغم أن هذا الاستخدام لا يحتل المرتبة الأولى على سلم استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، إلا أنه يعد من بين أهم الأنشطة التي تزاولها، إن لم يكن أهمها، ويستحوذ على جزء غير بسيط من أموالها المتاحة، خاصة في ظل نجاح المصارف في المواءمة بين زيادة أصولها وزيادة محفظة ائتمانها، استجابة لتزايد الطلب من جانب المقترضين إلى درجة أن معدل النمو في المحفظة الائتمانية فاق معدل النمو في ودائع العملاء (سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

3.1.4.2 واقع المصارف في فلسطين:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، حيث أن الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية دوراً مهماً وفاعلاً، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث كما أصبح لها دور رئيس في تحقيق أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، لذلك فهي تساهم بشكل رئيس في رفع كفاءتها وفعاليتها الإدارية، وأن تعمل على تحقيق جميع أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، (الحسني والدوري، 2006). ويعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني من أهم القطاعات في فلسطين والتي تقوم بدعم الاقتصاد الفلسطيني، ويمثل الجهاز المصرفي الفلسطيني حلقة الوصل بين المستثمرين والمودعين والذي يجب أن يكون قوياً وفعالاً حتى يستطيع استيعاب الحركة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي والقدرة على متابعة تلك العمليات بصورة تعكس عمل النظام بدقة وثقة (إسماعيل، 2011).

4.1.4.2 المصارف العاملة في فلسطين:

لقد حدد سلطة النقد الفلسطينية البنوك التي تعمل في فلسطين وتملك الصفة الرسمية في ذلك وجاءت هذه البنوك وفقاً لدليل البنوك العاملة في فلسطين وعلى موقع سلطة النقد الفلسطينية كما يلي:

حيث أن بنك فلسطين وله (47) فرعاً، والبنك الإسلامي العربي وله (10) فروع، والبنك الإسلامي الفلسطيني و(18) فرع، وبنك الاستثمار الفلسطيني وله (14) فرعاً، وبنك القدس ويعمل من خلال (23) فرعاً، والبنك الوطني ويمتلك (10) فروع، كما ويعمل البنك العربي من خلال (28) فرعاً، ويمتلك بنك القاهرة عمان (23) فرعاً، وبنك الأردن يعمل من خلال (31) فرعاً، ويعمل بنك الإسكان للتجارة والتمويل من خلال (14) فرعاً في فلسطين، والبنك الأهلي الأردني والذي يمتلك (7) فروع، كما ويعمل البنك العقاري المصري العربي من خلال (8) فروع، ويعمل البنك التجاري الأردني من خلال (6) فروع، وبنك الأردن الكويتي ويعمل من خلال (4) فروع (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

2.4.2 سوق التأمين الفلسطيني:

يشمل التأمين عدة فروع رئيسية منها، تأمين المسؤوليات مثل المركبات وتأمين العمال، وتأمينات الحوادث العامة، وتأمينات الحريق، والتأمين البحري، وتأمينات المسؤولية المهنية، والتأمين على الحياة، والتأمين الصحي، والتأمينات المتخصصة (الزراعة). وعلى الرغم من صغر حجم السوق الفلسطيني، إلا أن قطاع التأمين يعد قطاعا واعدا إذا ما تم توسيع قاعدة التأمينات على الحياة، والتأمين الخاص على أكثر من ثلاث أرباع محفظة التأمين. ما يجدر ذكره هو أن القطاع حقق نموا ملحوظا خلال عام 2014 بنسبة 7.7% مقارنة بعام 2013، وشهد نموا كبيرا في الأعوام السبعة الأخيرة، حيث تضاعفت المحفظة المالية من 94 مليون دولار عام 2008 إلى 171 مليون دولار عام 2014، وهذا النمو مرجح أن يزداد إذا ما تم توسيع قاعدة المؤمنين، مثل تأمين العمال الذي لم يتجاوز 20%، والتأمين على الحياة الذي لم يتجاوز 3.2% من مجموع المحفظة المالية (ماس، 2016).

على الرغم من هذا النمو، تواجه السوق الفلسطينية حالة شديدة من المنافسة فيما بين الشركات بسبب صغر حجم السوق وعدم توسع القاعدة التأمينية (خاصة التأمين الاختياري)، وذلك أن 10 شركات كانت تعمل عام 2014 وتراجع العدد إلى 9 شركات عام 2015، تعمل من خلال 116 فرع ومكتب، و199 وكيل، و7 وسطاء تأمين، يقومون بتسويق منتجات التأمين في سوق صغير لا يتجاوز إجمالي الموجودات المتداولة فيه أكثر من 230 مليون دولار، وإجمالي الموجودات (المتداولة والثابتة)، حوالي 386 مليون دولار. وما يجدر ذكره، أن ثلاث شركات تسيطر على أكثر من 60% من محفظة التأمين في فلسطين وأن سبع شركات تمثل النسبة المتبقية (40%)، وأن التأمين على المركبات يشكل حوالي 58% من محفظة التأمين، والصحي حوالي 18%، والباقي لكافة أنواع التأمين الأخرى مثل العمال (7.8%) والحريق (9.4%)، والحياة (3.2%) وغيرها. وحسب بيانات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بلغت قيمة صافي أرباح قطاع التأمين في العام 2014 حوالي 14 مليون دولار، وهذه القيمة لا تتيح المجال أمام التوجه نحو استثمارات جديدة وقوية (<http://www.pcma.ps>).

وإذا ما تم أخذ معدل الربح للشركات العشرة، فإن القيم تصبح بمعدل مليون دولار لكل شركة. من هنا يظهر التحدي الكبير للشركات العاملة في فلسطين وهو حدة المنافسة (منافسة كبيرة بسبب إشباع سوق

صغير بعدد كبير من الشركات) تؤدي إلى سعي كل شركة للحصول على حصة أكبر من السوق وفي ظل تدني ربحية الشركات، فالمنافسة الأقوى تعني الأسعار الأقل لأنها أسهل وسيلة لزيادة الحصة السوقية، ولكن هذا يؤدي إلى تدني الربحية أو الخسارة لجزء كبير من شركات التأمين، ويجدر الذكر أن 50% من أنشطة عمليات التأمين للشركات جاءت بسبب قانون إلزامي، وهو تأمين المركبات (الملزم قانونياً) وتأمين العمال، وليس بسبب أنشطة تجارية وتسويقية وجهود تقوم بها الشركات (بدليل أن حوالي 65% من تأمين المركبات إلزامي، كما أن تأمين العمال إلزامي أيضاً)، هذا الأمر يعني أن هناك مجالات مفتوحة أمام هذه الشركات للعمل على توسيع القاعدة التأمينية خارج إطار القانون الملزم (العمل على التأمينات الاختيارية) (ماس، 2016).

5.2 الدراسات السابقة

1.5.2 الدراسات العربية:

1. دراسة (عابد، زملط، 2019) بعنوان "أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات السيولة النقدية و مؤشرات الربحية على مؤشرات القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولقد تم قياس مؤشرات السيولة النقدية من خلال نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة العامة، نسبة التوظيف، بينما تم قياس مؤشرات الربحية من خلال معدل دوران السهم، عائد السهم، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وفي المقابل تم قياس المتغير التابع الربحية من خلال سعر الإغلاق، حجم السوق أي الموجودات، القيمة السوقية على حقوق الملكية، مضاعف السهم إلى الربح، القيمة السوقية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولقد أجريت الدراسة في فلسطين، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال

الفترة من 2010 إلى 2017، والذين تم أخذ عينة من هذه الشركات المتمثلة في القطاع المصرفي والخدمات المالية المتمثلة في (6) مصارف كعينة للدراسة، وتم الاعتماد على التقارير السنوية لهذه المصارف كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر لمؤشرات الربحية على الأداء السوقي باستثناء معدل دوران السهم، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لمؤشرات السيولة على الأداء السوقي باستثناء نسبة الاحتياطي النقدي وحاصل قسمة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية.

2. دراسة (الناבות، 2019) بعنوان "أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل المتحفظة والمجازفة والمعتدلة على ربحية الشركات المقاسة من خلال معدل العائد على الاستثمار، حيث تم قياس استراتيجيات إدارة رأس المال العامل من خلال متوسط فترة التخزين، متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة، متوسط فترة سداد الذمم الدائنة، ودورة التحويل إلى نقد، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات المدرجة في بورصة عمان وعددها 11 شركة من عام 2010 إلى عام 2017، والذين تم اخذ منهم عينة قصدية تمثلت بتسعة شركات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام التقارير السنوية لهذه الشركات من أجل جمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر سلبي لكل من الاستراتيجية المتحفظة و المجازفة في إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركة، إلا أنه في المقابل يوجد أثر إيجابي للاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في بورصة عمان.

3. دراسة (شنك، 2018) بعنوان "العوامل المالية وغير المالية المحددة للأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المالية وغير المالية المؤثرة على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث

المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس العوامل المالية من خلال حصة السهم من الأرباح، حصة السهم العادي من التوزيعات، الرافعة المالية، بينما تم قياس العوامل الغير المالية من خلال حجم الشركة، سمعة الشركة، سمعة مدقق الحسابات، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والتي بلغ عددها 56 شركة كما هو في عام 2017، والذي تم اختيار منهم عينة عشوائية تمثلت في 28 شركة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على التقارير السنوية لهذه الشركات كوسيلة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كل من حصة السهم من الربح، وحصة السهم العادي من التوزيعات لها أثر مهم على الأسعار السوقية لأسهم الشركات، إلا أنه لا يوجد أثر الرفع المالي على الأسعار السوقية لأسهم الشركات، هذا بالإضافة إلى جود تأثير لعمر الشركة وسمعتها على أسعار الأسهم السوقية للشركات الصناعية، إلا أنه لا يوجد أثر لسمعة مدقق الحسابات على هذه الأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

4. دراسة (قريط وفرد، 2017) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي"

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم السيولة المصرفية و مكوناتها وإدارتها وأهميتها ومخاطرها، وتقييم السيولة والربحية وكفاية رأس وتعتبر هذه الدراسة دراسة تطبيقية اجريت على جميع المدراء العاملين في Bing السعودي الفرنسي خلال فترة 2013 إلى 2015، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث القوائم المالية لهذا البنك بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع المدراء ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن إدارة مخاطر السيولة في البنك تتم من خلال تحليل المؤشرات المالية، و أن هناك ارتباط كبير بين نسبة السيولة والربحية وكفاية رأس المال العامل.

5. دراسة (طابي، 2017) بعنوان "الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية الموازنة بين السيولة و الربحية، و مدى قدرة نسبة السيولة و الربحية على تقييم الأداء، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتعتبر الدراسة

بمشاركة دراسة تطبيقية اجريت على البنك الوطني الجزائري خلال فترة 2015 2016، وقد استخدم الباحث المؤشرات المالية التي استخلصها من التقارير السنوية كأداة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بأن الموازنة بين السيولة و الربحية تتم من خلال المؤشرات المالية التي تخص السيولة والربحية المتعلقة في البنك، وأن هناك قدرة للسيولة والربحية على تقييم الأداء المالي.

6. دراسة (ملوح، 2017) بعنوان " مدى كفاية مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة و مساهمتها في اتخاذ القرارات الإدارية، لتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة السورية التقليدية، وتم اخذ البنك العربي سورية كحالة تطبيقية للدراسة، وتم جمع البيانات عن البنك موضوع الدراسة من خلال المواقع الإلكترونية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن طريقة قياس المخاطر السيولة تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه المصارف وتساهم في عملية اتخاذ القرارات.

7. دراسة (مريزق، 2016) بعنوان " تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسات المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولقد تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بنسب الربحية من خلال ربحية السهم، العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، معدل دوران الأصول، اما نسب السيولة فقد تم قياسها من خلال تدفق خزينة الاستغلال إلى إجمالي الأصول، بينما تم قياس المتغير التابع والمتمثل في القيمة السوقية في سعر السهم السوقية، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المؤسسات المساعدة المدرجة في بورصة قطر خلال عام 2009 إلى 2012، والذين تم اخذ منهم عينة عشوائية تمثلت في 18 مؤسسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة،

ولقد اعتمد الباحث على البيانات المالية لهذه المؤسسات كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك خمس نسب من نسب الربحية والسيولة لها التأثير الكبير على القيمة السوقية للمؤسسة، وتمثلت هذه النسب بربحية السهم والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول وتدفق خزينة الاستغلال إلى إجمالي الأصول.

8. دراسة (الشباني، 2016) بعنوان "التحليل المتزامن لرأس المال العامل وانعكاساته على الأداء المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر رأس المال العامل على الأداء المالي، وقد تمثل المتغير المستقل في رأس المال العامل بينما تمثل المتغير التابع بالأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدم البيانات المالية المدرجة في القوائم المالية في التقرير السنوي كأداة الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية العاملة في العراق، والذي تم اخذ منهم عينة قصدية من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة 2005 إلى 2011 من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن هناك علاقة طردية تربط الأداء المالي مع نسبة رأس المال العامل.

2.5.2 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (SUKESTI, 2021) بعنوان :

" Factors Affecting the Stock Price: The Role of Firm Performance "

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر نسبة الديون إلى حقوق الملكية و صافي الربح وحجم الشركة على قيمة السهم السوقية، ولقد اجريت هذه الدراسة في إندونيسيا، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة ما بين 2014 إلى 2018، و اللذين تم اخذ منهم عينة قصدية تمثلت في 136 شركة التصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي

التحليلي، وتم الاعتماد على البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن نسبة الديون إلى حقوق الملكية لها أثر إيجابي على سعر السهم، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لصافي الربح الإجمالي على سعر السهم، إلا أن حجم الشركة ليس له أثر مهم على سعر السهم.

2-دراسة (Anton ,2020) بعنوان :

"The Impact of Working Capital Management on Firm Profitability"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين رأس المال العامل وربحية الشركات ، حيث تم قياس رأس المال العمل من خلال نسبة رأس المال العامل والديون والنقد وحجم الشركة، بينما تم قياس ربحية الشركة من خلال العائد على الأصول، ولقد اجريت هذه الدراسة في هولندا، و تمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات البولندية والذين تم اخذ منهم عينة عشوائية تمثلت في 719 شركة من الشركات المدرجة في البورصة البولندية خلال فترة 2007 إلى 2016، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على البيانات المالية لهذه الشركات كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر إيجابي لرأس المال العامل على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على الأصول.

3-دراسة (Hung, 2019) بعنوان:

"Key Factors Affecting the Stock Price of Enterprises Listed on Ho Chi MINH Stock Exchange"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على سعر السهم، ولقد اجريت هذه الدراسة في فيتنام، و تمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات المدرجة في بورصة فيتنام، والذين تم اخذ منهم عينة عشوائية ثم 300 شركة مدرجة في البورصة خلال عام 2015 إلى 2018، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام البيانات المالية لهذه الشركات كأداة الدراسة، ولقد تم قياس العوامل

التي تؤثر على سعر السهم من خلال سعر الذهب، معدل التضخم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه يوجد أثر لهذه المؤشرات الخمسة على سعر السهم في السوق فتنام للأوراق المالية.

4-دراسة (Abuhommous, 2017) بعنوان:

"Net Working Capital and Firm Growth"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير رأس المال العامل على نمو الشركات، ولقد اجريت هذه الدراسة في الأردن، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات الأردنية المدرجة في البورصة، والذين تم اخذ منها عينة عشوائية خلال الفترة من 1999 الى 2015 ، ولقد تم قياس رأس المال العامل وذلك من خلال حاصل جمع البضاعة مع الذمم المدينة وطرحها من الذمم الدائنة كنسبة من المبيعات، بينما يتم قياس نمو الشركات من خلال نسبة التغير في المبيعات، حجم الشركة، عمر الشركة، تدفقات النقدية الداخلة، الديون الخارجية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام البيانات المالية لهذه الشركات كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر كبير لرأس المال العامل على نمو الشركات.

5-دراسة (Alam, 2016) بعنوان:

" Analysis on Factors that Affect Stock Prices: A Study on Listed Cement Companies at Dhaka Stock Exchange "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم في السوق، ولقد تمثلت هذه العوامل بربحية السهم الواحد، صافي قيمة الأصول لكل سهم، إيراد الأسعار، إجمالي الإنتاج المحلي، مؤشر أسعار المستهلك، معدل الفائدة، ولقد اجريت هذه الدراسة في بنغلادش، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات المدرجة في بورصة بنغلادش، والذين تم اخذ منهم عينة قصدية تمثلت في سبع شركات صناعية مدرجة في بورصة بنغلادش خلال الفترة من 2006 إلى 2015 ، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على البيانات المالية لهذه الشركات كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي

توصلت إليها الدراسة أن كل من ربحية السهم، صافي قيمة الأصول لكل سهم، وإيراد السعر، و مؤشر أسعار المستهلك، لها أثر مهم على أسعار الأسهم في السوق المالي.

6-دراسة (Durrah and et all, 2016) بعنوان :

"Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance: An Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين نسب السيولة والأداء المالي للشركة، ولقد تم قياس نسبة السيولة من خلال نسبة التداول، نسب التدفقات النقدية، المشتقات المالية، السيولة السريعة، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال نسبة هامش الربح الإجمالي التشغيلي، هامش صافي الربح، هامش الربح من العمليات التشغيلية، العائد على الأصول، ولقد اجريت هذه الدراسة في عمان، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والذين تم اخذ منهم عينة قصدية تمثلت في الشركات الصناعية الغذائية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2012 إلى 2014، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام البيانات المالية لهذه الشركات كأداة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة موجبة بين نسبة السيولة السريعة ونسبة التدفقات النقدية مع هامش الربح من العمليات التشغيلية، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة النقدية السريعة مع العائد على الأصول.

7-دراسة (Saleem and Rehman, 2011) بعنوان :

"Impacts of liquidity ratios on profitability"

هدفت هذه الدراسة إلى كشف العلاقة بين السيولة والربحية، ولقد تم قياس السيولة من خلال مؤشرات التداول، السيولة السريعة، النقدية، بينما تم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الاستثمار، ولقد اجريت هذه الدراسة في باكستان، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع

الشركات المدرجة في بورصة باكستان، والذين تم اخذ منهم عينة قصدية تمثلت في 26 شركة خلال الفترة من 2004 إلى 2009، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصف التحليلي، وتم استخدام البيانات المالية لهذه الشركات كأداة الدراسة، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان هناك أثر كبير لنسبة السيولة السريعة على العائد على الأصول الآ أنها لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لنسبة التداول والنقدية على العائد على حقوق الملكية، الا أنه بالمقابل يوجد أثر لنسبة التداول والسيولة السريعة والنقدية على العائد على الاستثمار.

3.5 التعقيب على الدراسات السابقة:

المحور الاول: النسب المالية والاداء المالي:

تناولت مجموعة من الدراسات النسب المالية وقدرتها على تقييم الاداء المالي، ففي دراسة (ايمان) تحدثت على مدى قدرة نسب السيولة والربحية على تقييم الاداء المالي وقد توصلت هذه الدارسة أن هناك قدرة للنسب المالية المتمثلة بنسب السيولة والربحية على تقييم الأداء المالي، هذا بالإضافة الى دراسة (Alam) التي تحدثت على العوامل المالية التي تؤثر على سعر السهم بالسوق واطهرت الدراسة ان كل من ربحية السهم، صافي قيمة الأصول لكل سهم، وإيراد السعر، و مؤشر أسعار المستهلك، لها أثر مهم على أسعار الأسهم في السوق المالي، اما دراسة (Saleem and Rehman) التي بين الباحث بها العلاقة بين النسب المالية التي تتمثل بنسب السيولة والربحية وتوصلت الدراسة الى ان هناك أثر كبير لنسبة السيولة السريعة على العائد على الأصول الآ أنها لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية و العائد على الاستثمار، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لنسبة التداول والنقدية على العائد على حقوق الملكية، الآ أنه بالمقابل يوجد أثر لنسبة التداول والسيولة السريعة والنقدية على العائد على الاستثمار.

المحور الثاني: راس المال العامل:

اهتمت مجموعة من الدراسات براس المال العامل ففي دراسة (النابوت) تحدثت على اثر استراتيجيات راس المال العامل على ربحية الشركات وتوصلت الى نتيجة مفادها وجود أثر سلبي لكل من الاستراتيجية المتحفظة و المجازفة في إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركة، إلا أنه في المقابل يوجد أثر إيجابي للاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في بورصة عمان ،اما دراسة(قريط وفرح) فقد تناولت تقييم السيولة والربحية وكفاية راس المال واظهرت هذه الدراسة أن إدارة مخاطر السيولة في البنك تتم من خلال تحليل المؤشرات المالية، و أن هناك ارتباط كبير بين نسبة السيولة والربحية وكفاية رأس المال العامل، وكذلك دراسة (الشباني) التي وضحت اثر راس المال العامل على الاداء المالي وتوصلت الى نتيجة ان هناك علاقة طردية تربط الأداء المالي مع نسبة رأس المال العامل ، ودراسة (Anton) التي قام الباحث بها بدراسة العلاقة بين راس المال العامل وربحية الشركات واظهرت هذ الدراسة أن هناك أثر إيجابي لرأس المال العامل على ربحية الشركة المقاس من خلال العائد على الاصول ، واخيرا دراسة (Abuhommous) التي ساهمت بدراسة تأثير راس المال العامل على نمو الشركات وتوصل الباحث بها الى نتيجة مفادها أن هناك أثر كبير لراس المال العامل على نمو الشركات.

المحور الثالث: مخاطر السيولة:

تناولت دراسة(الملوح) مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة ومساهمتها في اتخاذ القرارات وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان طريقة قياس مخاطر السيولة تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه المصارف وتساهم في عملية اتخاذ القرارات.

المحور الرابع: اثر المؤشرات المالية على القيمة السوقية للشركة:

تناولت مجموعة من الدراسات اثر المؤشرات المالية وغير المالية على القيمة السوقية للشركة، حيث تحدثت دراسة (عابد زملط) أثر مؤشرات السيولة النقدية ومؤشرات الربحية على القيمة السوقية للمصارف

المدرجة في بورصة فلسطين وظهرت هذه الدراسة أن هناك أثر لمؤشرات الربحية على الأداء السوقي باستثناء معدل دوران السهم، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لمؤشرات السيولة على الأداء السوقي باستثناء نسبة الاحتياطي النقدي وحاصل قسمة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية ، في حين دراسة (مريزق) فقد بينت اثر نسب السيولة والربحية على القيمة السوقية وتوصلت الى نتيجة مفادها ان هناك خمس نسب من نسب الربحية والسيولة لها التأثير الكبير على القيمة السوقية للمؤسسة، و تمثلت هذه النسب بربحية السهم والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول وتدفق خزينة الاستغلال إلى إجمالي الأصول.

المحور الخامس: اثر المؤشرات غير المالية على القيمة السوقية للشركة:

اهتمت مجموعة من الدراسات اثر المؤشرات المالية وغير المالية على القيمة السوقية للشركة، حيث تحدثت دراسة (شنك) فقد تحدثت على العوامل المالية وغير المالية المؤثرة على القيمة السوقية للسهم وتوصلت الى نتيجة مفادها أن كل من حصة السهم من الربح، وحصة السهم العادي من التوزيعات لها أثر مهم على الأسعار السوقية لأسهم الشركات، إلا أنه لا يوجد أثر الرفع المالي على الأسعار السوقية لأسهم الشركات، هذا بالإضافة إلى جود تأثير لعمر الشركة وسمعتها على أسعار الأسهم السوقية للشركات الصناعية، إلا أنه لا يوجد أثر لسمعة مدقق الحسابات على هذه الأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، هذا الى جانب دراسة (Sukest) التي درست اثر النسب المالية وحجم الشركة على قيمة السهم السوقية وتوصلت الى نتيجة مفادها ان نسبة الديون إلى حقوق الملكية لها أثر إيجابي على سعر السهم، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لصافي الربح الإجمالي على سعر السهم، إلا أن حجم الشركة ليس له أثر مهم على سعر السهم، بالإضافة الى دراسة (Hung) التي قامت بتحليل العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للشركة وتوصلت الدارسة الى نتيجة مفادها ان هناك اثر للمؤشرات المالية وغير المالية على قيمة الشركة بسوق فنتام للأوراق المالية.

اهم ما يميز هذه الدراسة:

1. تتميز هذه الدراسة انها تتناول أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية للمؤسسات المالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث انها ستتناول اثر السيولة النقدية على القيمة السوقية للمؤسسات المالية وهي بذلك تعتبر من أوائل الدراسات التي درست أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية للمؤسسات المالية التي تشمل البنوك وشركات.
2. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في مجال رؤية الباحث التي قامت بقياس السيولة النقدية من خلال نسبة التداول وصافي التدفقات النقدية التشغيلية وصافي رأس المال العامل.
3. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة في مجال رؤية الباحث التي قامت بإدخال المتغيرات الوسيط الت تتمثل بحجم الشركة ورأس مال الشركة للوصول الى قياس دقيق لأثر مؤشرات السيولة على القيمة السوقية للبنوك وشركات التأمين.

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً مفصلاً لمنهجية الدراسة وإجراءاتها والتي تعتبر محورياً أساسياً من خلاله يتم إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم الحصول عن طريقها على البيانات المطلوبة والتي تتضمن إجراء التحليل الإحصائي وذلك من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة وتفسيرها، والتي تتحقق بها أهداف الدراسة، وبناءً على ذلك فإن هذا الفصل يتناول وصفاً لمنهجية الدراسة التي اتبعتها الباحثة في إجراء الجانب التطبيقي منها، من حيث منهج الدراسة المستخدم، ومصادر جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيراتها وآلية قياسها، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة، بالإضافة إلى عرض المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

2.3 منهجية الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، والمتعلقة بدراسة أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020)، ومن أجل ذلك فقد تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data) للشركات والبنوك المشمولة في الدراسة ومن ثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، إضافة إلى ذلك تم الاستعانة بالمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار الفرضيات من أجل الوصول إلى النتائج.

3.3 مصادر جمع البيانات:

استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث، والمطالعة في المواقع الإلكترونية، وذلك من أجل وضع الدراسة في متناول القارئ ومساعدته على فهمها بصورة أكثر وضوحاً وإشراقاً.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة، حيث تم جمع البيانات الأولية من خلال التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات والبنوك من عينة الدراسة كأداة رئيسية للحصول على البيانات غير المعالجة، كما أنه تم تفرغ البيانات غير المعالجة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS v20) وذلك من أجل إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات والوقوف على النتائج.

4.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين والبنوك الفلسطينية والبالغ عددها (14) شركة وبنك مدرجة في بورصة فلسطين في الفترة (2010-2020)، بواقع (8) شركة تأمين و(6) بنوك فلسطينية.

5.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (6) شركات تأمين و(6) بنوك فلسطينية مدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة (2010-2020)، والتي تم اختيارها بأسلوب العينية الطبقيّة العشوائية البسيطة، وذلك كما هو موضح في الجدول (1.3)

جدول (1.3): التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقاً لطبقات الدراسة

عينة الدراسة		مجتمع الدراسة		الطبقة
النسبة	عدد الشركات	النسبة	عدد الشركات	
50%	6	57.1%	8	شركات التأمين
50%	6	42.8%	6	البنوك
100.0%	12	100.0%	14	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق فلسطين للأوراق المالية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.3) أن إجمال حجم عينة الدراسة بلغ (12) شركة تأمين وبنك فلسطيني مدرجة في بورصة فلسطين، وبعد اختبار العينة العشوائية تم استبعاد شركتين من شركات التأمين وهي (تمكين للتأمين، والتكافل الفلسطينية للتأمين)، وذلك لعدم اكتمال بياناتهما والتي يمكن استخدامها في قياس وحساب متغيرات الدراسة، وبذلك أصبح توزيع العينة الفعلية لشركات التأمين والتي شملتها الدراسة (50%) بواقع (6) شركات تأمين، بينما بلغت نسبة البنوك والتي شملتها الدراسة (50%)، بواقع (6) أي جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2020م، والجدول رقم (2.3) يبين شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين والتي شملتها الدراسة:

جدول (2.3): توزيع شركات التأمين والبنوك الفلسطينية والتي شملتها الدراسة

الرقم	شركة التأمين	رمز التداول	الرقم	البنك	رمز التداول
1	التأمين الوطنية	NIC	1	البنك الاسلامي العربي	AIB
2	ترست العالمية للتأمين	TRUST	2	بنك فلسطين	BOP
3	فلسطين للتأمين	PICO	3	البنك الاسلامي الفلسطيني	ISBK
4	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	4	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC
5	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	5	بنك القدس	QUDS
6	المشرق للتأمين	MIC	6	البنك الوطني	TNB

6.3 متغيرات الدراسة:

تتلخص متغيرات البحث بدراسة أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020) والجدول رقم (3.3) يوضح متغيرات الدراسة

جدول (3.3): متغيرات الدراسة

المتغيرات	التعريف
المتغيرات المستقلة	
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	هي واحدة من القوائم المالية الأربعة المطلوبة سنويًا من الشركات المتداولة، وتوفر هذه القائمة جميع التدفقات النقدية الداخلة التي تتلقاها الشركة من عملياتها الجارية ومصادر استثماراتها الخارجية، وكذلك جميع التدفقات النقدية الخارجة.
نسبة التداول	نسبة التداول هي المقياس الأكثر استخدامًا للسيولة قصيرة الأجل حيث إنها تربط الأصول المتداولة بمطالبات الدائنين قصيرة الأجل. بينما يعبر صافي رأس المال العامل عن هذه العلاقة كمبلغ من العملة فإن نسبة التداول تعبر عن العلاقة كنسبة. $\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$
رأس المال العامل (Working Capital)	يمكن حساب رأس المال العامل لأي شركة من الشركات عبر المعادلة الآتية (رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) وعادة ما يتم الحصول على قيم الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة من خلال الميزانية العمومية للشركة، ويُعتبر ناتج المعادلة هو المبلغ الذي يمكن للشركة استخدامه في عمليات تحقيق الأرباح.
المتغيرات الوسيطة	
رأس مال الشركة (حقوق الملكية): (Net Working Capital)	يعبر عن فرق النقد الذي يتوفر للشركة من عملياتها في تحصيل ديونها وبيع منتجاتها وتسديد التزاماتها خلال المدى القصير بحد أقصى عام فقيمة صافي رأس المال العامل توضح صافي رأس المال الفعلي الذي تستخدمه الشركة في عملياتها، حيث تعتر الأصول المتداولة عن النقد المتوفر لعملياتها فيمثل رأس المال الفعلي وبطرح منه الالتزامات قصيرة الأجل فيسمى عندها رأس المال العامل الصافي.
حجم الشركة (مجموع الأصول)	وهي الأصول التي يتوقع بشكل معقول أنه يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة واحدة، ويمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات المتداولة أو أي مستحقات أخرى على

الفورية. وهي إحدى حسابات قائمة المركز المالي.	
نوع الشركة	وهو نوعها من حيث شركة تأمين أو بنك مدرجة في بورصة فلسطين.
العوامل التابعة	
القيمة السوقية	هي السعر الذي تساويه الشركة في السوق عند تداولها في مزاد علني أو بيعها. أو هي التي تعكس القيمة الفعلية للشركة في السوق، وتحسب من خلال ضرب عدد الأسهم في قيمة السهم الواحد.

7.3 الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل اختبار صحة نماذج الدراسة وفرضياتها من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث تمثلت الاختبارات على النحو التالي:

1. اختبار (Explore) وذلك من أجل التعرف على خصائص المتغيرات الكمية وتصحيح الأخطاء وحذف القيم الشاذة (Outliers).

2. الاختبارات الوصفية مثل (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم العليا والدنيا)، وذلك من أجل تحديد خصائص بيانات عينة الدراسة الوصفية.

3. اختبار (Multicollinearity Test)، وذلك من أجل التحقق من التداخل الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الوسطية

4. الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة

5. اختبار (Multiple Linear Regression)، وذلك من أجل اختبار نماذج الدراسة والفرضيات التابعة لها.

6. اختبار (Linear Regression)، وذلك من أجل اختبار نماذج الدراسة والفرضيات التابعة لها.

ولاختيار الأساليب الإحصائية المتعلقة بالسلاسل الزمنية المقطعية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وباعتبار أن عدد الفترات الزمنية في الدراسة تقل عن عدد المقاطع، فإن الصيغة العامة لنموذج الانحدار الخطي وتتغير مع تغيير الفرضية هي:

$$Y_{xit} = \beta_{0xit} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit} \quad (x=1,2,\dots, N; i=1,2,\dots, N; t= 1,2,\dots,T; m=1,2,\dots,M)$$

حيث أن:

Y_{xit} : المتغير التابع في النموذج للشركة والبنك i خلال الزمن t .

B_{0xit} : ثابت الانحدار للشركة والبنك i ، بافتراض ثبات المقطع عبر الزمن t .

B : معامل المتغير المستقل

X_{it} : المتغير المستقل للشركة والبنك i خلال الزمن t .

M_{xit} : المتغير المعدل للشركة والبنك i خلال الزمن t .

E_{xit} : الخطأ العشوائي للشركة والبنك i خلال الزمن t .

1.4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الجانب العملي لبيان أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020)، وذلك بالاعتماد على منهجية الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم ذكرها في الفصل السابق، واستناداً إلى ذلك تم تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي تم جمعها من خلال القوائم المالية المنشورة للشركات التأمين والبنوك الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من أجل اختبار نماذج الانحدار والتي تم تطويرها من قبل الدراسة واختبار الفرضيات التابعة لها للوصول إلى النتائج ومناقشتها.

2.4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل:

قبل البدء بعملية اختبار نماذج الدراسة وإجراء التحليلات الإحصائية، قام الباحث بالتعرف على خصائص بيانات الدراسة من خلال تصحيح الأخطاء وحذف القيم الشاذة (outliers) وذلك بالاعتماد على اختبار (Explore)، عبر البرنامج الإحصائي (SPSS) الذي يقوم بتحديد القيم المتطرفة للمتغيرات الكمية، حيث تم إزالة هذه القيم، ولابد من اتسام بيانات الدراسة بخصائص تمكنها من تحقيق مجموعة من الشروط الإحصائية لتطبيق تحليل الانحدار البسيط والمتعدد والتي تعتبر من الاختبارات المعملية، ووفقاً لدراسة كلاً (Cox, 2018; Chatfield, 2018)، يعتبر التوزيع الطبيعي للمتغيرات الكمية أهم هذه الشروط، ووفقاً (Silvaerman, 2018)، فإنه في حالة عدم اتباع المتغيرات الكمية للتوزيع الطبيعي فإنه لا بد من استبدال الاختبارات المعملية بالاختبارات اللامعلمية في التحليل الإحصائي، ووفقاً لكل من (Ho, 2013; Field, 2013; Garson, 2012)، فإن الشرط الثاني لاستخدام الاختبارات المعملية عدم وجود التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيط في النموذج المراد اختباره وذلك للتأكد من عدم وجود

تضخم في المتغيرات داخل نموذج الدراسة بسبب وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة للدراسة، وفيما يلي عرضاً لهذه الاختبارات:

3.5 اختبار التوزيع الطبيعي:

وفقاً ل (Dinov et al., 2008) فإن نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theorem) تنص على وجوب إجراء اختبارات التوزيع الطبيعي في حال قلت مفردات عينة الدراسة لكل متغير عن (30) مفردة، وذلك للتأكد من تمثيل عينة الدراسة لمجتمعها، ووفقاً ل (Cox, 2018)، كلما زاد حجم مفردات كل متغير من المتغيرات الكمية عن (30) مفردة يمكن اعتبارها تحمل صفة التوزيع الطبيعي، وبالتالي عدم الحاجة لإجراء اختبارات التوزيع الطبيعي، وحيث أن عدد المفردات لكل من متغيرات الدراسة الكمية قد بلغت (132) مفردة وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً (30) مفردة، وبالتالي يمكن اعتبار متغيرات الدراسة موزعة طبيعياً وعليه يمكن الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020).

4.4 اختبار التداخل الخطي:

لابد من التأكد من صحة نمودجي الدراسة وقدرة متغيراتها على تمثيل هذين النموذجين، وذلك من خلال التأكد من خلو النموذجين من وجود ارتباط عالي بين متغير الدراسة المستقل والمتمثل بالسيولة النقدية والمقاسة من خلال (التدفقات النقدية التشغيلية، نسبة التداول، صافي رأس المال العامل والمقاس باللوغاريتم الطبيعي) والمتغيرات الوسطية المتمثلة بكل من (حجم الشركة المقاس باللوغاريتم الطبيعي لحجم الاصول، ورأس مال الشركة) بشكل لا يقلل من قدرتها على التفسير والتنبؤ بمعدل بالقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك للتمكن من تعميم هذه النتائج (Thompson)

(et al., 2017; Field, 2013; Alin, 2010)، وعليه قام الباحث بإجراء اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)، وذلك كما هو موضح في الجدول (1.4).

جدول (1.4): اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	VIF	Tolerance
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	3.759	0.266
نسبة التداول	4.560	0.219
صافي رأس المال العامل	3.925	0.255

تشير المعطيات الواردة في الجدول (1.4) لاختبار التداخل الخطي لكل من متغير الدراسة المستقل والمتغيرات الوسيطة، حيث يقوم معامل تضخم التباين (VIF) بفحص العلاقات الخطية المتداخلة بين المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، حيث يتم استبعاد بعض المتغيرات عندما تتجاوز قيمة الاختبار لها عن (5)، أما فيما يتعلق بمعامل التحمل (Tolerance) فيقوم بقياس مدى قدرة المتغير الكمي على البقاء داخل النموذج المراد قياسه دون التأثير على القوة التفسيرية لهذا النموذج، وتظهر المشكلة في معامل التحمل عندما تقل قيمة الاختبار عن (0.20) (Garson, 2012)، وبمراجعة مخرجات الجدول اعلاه يتبين أن أعلى قيمة لاختبار معامل تضخم التباين في متغيرات الدراسة كانت (4.560)، وهي ضمن المستوى الموصى به، كما أن أدنى قيمة لمعامل التحمل قد بلغت (0.219) وهي أيضاً ضمن المستوى الموصى به، الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين المتغير الدراسة المستقل والمتغيرات الوسيطة في نماذج الدراسة المراد اختبارها أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020).

5.4 مصفوفة بيروسن للارتباط الخطي بين المتغيرات:

قام الباحث بالاعتماد على مصفوفة ارتباط بيروسن الخطي من أجل تقييم العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة، وذلك كما هو موضح في الجدول (2.4)

جدول (2.4): نتائج مصفوفة ارتباط بيروسن الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	حجم الشركة	راس مال الشركة
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	**0.772	**0.683
نسبة التداول	**0.471	**0.519
صافي رأس المال العامل	**0.798	**0.703

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.4) وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وبين كل من المتغيرات الوسيطة والتمثلة بكل من (حجم الشركة ورأس مال الشركة)، وقد تبين ان معامل الارتباط الأقوى هو الذي يربط صافي رأس المال العامل مع حجم الشركة حيث بلغت قيمة الارتباط (0.798) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والتي تدل على وجود ارتباط ايجابي ذو دلالة إحصائية مما يعني أن صافي رأس المال العامل يزداد بازياد حجم الشركة، إلا أن القدرة التفسيرية لهذا الارتباط متوسطة لعدم قدرته على تفسير أكثر من (0.637) من هذه العلاقة والتي تم احتسابها من خلال تربيع معامل الارتباط البالغ (0.798)، تليها في قوة الارتباط البالغة (0.772) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وبين (حجم الشركة) والتي تدل على وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية مما يعني أنه كلما ازداد صافي التدفقات النقدية التشغيلية كلما زاد حجم الشركة، ومع ذلك تعد القدرة التفسيرية لهذا الارتباط متوسطة لعدم قدرته على تفسير أكثر من (0.596) من هذه العلاقة والتي تم احتسابها من خلال تربيع معامل الارتباط البالغ (0.772). تليها في قوة الارتباط البالغة (0.471) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نسبة التداول وبين (حجم الشركة) والتي تدل على وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية مما يعني أنه كلما زادت نسبة التداول كلما زاد حجم الشركة،

ومع ذلك تعد القدرة التفسيرية لهذا الارتباط ضعيفة لعدم قدرته على تفسير أكثر من (0.222) من هذه العلاقة والتي تم احتسابها من خلال تربيع معامل الارتباط البالغ (0.471).

كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (صافي التدفقات النقدية التشغيلية) وبين (رأس مال الشركة) والبالغة (0.683)، والتي تدل على وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية مما يعني أنه كلما زادت صافي التدفقات النقدية التشغيلية كلما زاد رأس مال الشركة، ومع ذلك تعد القدرة التفسيرية لهذا الارتباط مرتفعة لعدم قدرته على تفسير أكثر من (0.493) من هذه العلاقة والتي تم احتسابها من خلال تربيع معامل الارتباط البالغ (0.683)، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة التداول) وبين (رأس مال الشركة) والبالغة (0.519) والتي تدل على وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية مما يعني أنه كلما زادت نسبة التداول كلما زاد رأس مال الشركة، ومع ذلك تعد القدرة التفسيرية لهذا الارتباط ضعيفة لعدم قدرته على تفسير أكثر من (0.269) من هذه العلاقة والتي تم احتسابها من خلال تربيع معامل الارتباط البالغ (0.519)، وأخيراً تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (صافي رأس المال العامل) وبين (رأس مال الشركة) والتي بلغت (0.703) كما أنها تدل على وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية مما يعني أنه كلما زادت صافي التدفقات النقدية التشغيلية كلما زاد رأس مال الشركة، ومع ذلك تعد القدرة التفسيرية لهذا الارتباط متوسطة لعدم قدرته على تفسير أكثر من (0.494) من هذه العلاقة والتي تم احتسابها من خلال تربيع معامل الارتباط البالغ (0.703)، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط عالي بين متغيرات الدراسة المستقلة (De Groot et al, 2003)، وتساند هذه النتيجة ما تم التوصل اليه مسبقاً من خلال اختبار التداخل الخطي بالاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF).

6.4. اختبار فرضيات الدراسة:

للتحقق من مدى ملاءمة نموذجي الدراسة في تمثيل أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2020) في ظل وجود

المتغيرات الوسيطة، تم الاعتماد على قيمة اختبار (F) لمعرفة مدى ملائمة نموذج الدراسة، حيث يتم قبول النموذج عندما تكون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية بالإضافة الى أن تكون قيمة الدلالة الإحصائية لها أقل من 5%، ولتحديد مدى دقة تفسير السيولة النقدية للقيمة السوقية للشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين في ظل وجود المتغيرات الوسيطة تم الاعتماد على معامل التحديد المعدل (R Square Adjusted)، أما فيما يتعلق بقبول أو رفض فرضيات الدراسة؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد والبسيط، وتم الاعتماد على قيمة (β) لمعرفة أثر السيولة النقدية في ظل وجود المتغيرات الوسيطة على المتغير التابع، حيث تنص قاعدة القرار على أنه يكون هناك أثر ذو دلالة احصائية عندما تقل قيمة المعنوية (T) عن 5%.

1.6.4 الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الرئيسي الاول لفحص تأثير السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (3.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط (Linear Regression) لنموذج الدراسة الرئيسي الاول.

جدول (3.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر السيولة على القيمة السوقية

لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	5.624	-	36.857	0.000
السيولة النقدية	0.208	0.427	5.339	0.000
معامل التحديد	0.427			
معامل التحديد (R^2)	0.182			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.176			

3.890	قيمة (F-Table) الجدولة
28.506	قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.000	الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 5.624 + 0.208 + e_{xit}$	معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الرئيسي الأول

المتغير التابع: القيمة السوقية

المتغير المستقل: السيولة النقدية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.4) إلى وجود تأثير للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (28.506) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الاول وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.176) وهي تعني أن حوالي (17.6%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في السيولة النقدية، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (5.339) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة النقدية على القيمة السوقية للشركات والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.427) والتي تدل على أن التغير في السيولة النقدية بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (42.7%)، كما يوضح الجدول (4.4) أثر السيولة على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (4.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر السيولة على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.000	14.674	-	6.433	0.000	43.009	-	5.667	ثابت الانحدار
0.403	0.842	0.105	0.080	0.037	2.137	0.262	0.095	السيولة النقدية
0.105				0.262				معامل التحديد
0.011				0.069				معامل التحديد (R ²)
-0.005				0.054				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
0.708				4.565				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.403				0.037				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} + \beta_{it} + e_{xit}$ $Y_{it} = 5.667 + 0.095 + 6.433x_{it} + 0.080 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الرئيسي الأول وفقاً لنوع الشركة	

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

المتغير المستقل: السيولة النقدية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) إلى وجود تأثير للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (4.565) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.037)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الأول وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة في دراسة أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.054) وهي تعني أن حوالي (5.4%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات

التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في السيولة النقدية، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (2.137) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة النقدية على القيمة السوقية للشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.262) والتي تدل على أن التغير في السيولة النقدية بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (26.2%) وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) إلى عدم وجود تأثير للسيولة النقدية على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.708) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.403)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعدم تمتعه بالملاءمة في دراسة أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (0.842) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.403)، وهي أعلى من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة النقدية على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر للسيولة النقدية على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد تفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

1.1.6.4 الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول لفحص تأثير صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (5.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط (Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول.

جدول (5.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	4.032	-	5.771	0.000
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	0.345	0.370	3.381	0.001
معامل التحديد	0.370			
معامل التحديد (R^2)	0.137			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.125			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	11.429			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.001			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الأول المنبثق عن النموذج الرئيسي الأول	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 4.032 + 0.345x_{xit} + e_{xit}$			

المتغير التابع: القيمة السوقية

المتغير المستقل: صافي التدفقات النقدية التشغيلية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.4) إلى وجود تأثير لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (11.429) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.125) وهي تعني أن حوالي (12.5%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (3.381) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.001)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية للشركات والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.370) والتي تدل على أن التغير في صافي التدفقات النقدية التشغيلية بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (37.0%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لصافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما يوضح الجدول (6.4) أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (6.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.004	3.155	-	5.064	0.000	7.043	-	6.369	ثابت الانحدار
0.284	1.091	0.195	0.235	0.724	-0.356	-0.056	-0.051	صافي التدفقات النقدية
0.195				0.056				معامل التحديد
0.038				0.003				معامل التحديد (R ²)
0.006				-0.022				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
1.189				0.127				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.284				0.724				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} + \beta_{it} + e_{xit}$ $Y_{it} = 6.369 + 5.064 - 0.051x_{it} + 0.235i_{it} + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الأول المنبثق عن النموذج الرئيسي الأول وفقاً لنوع الشركة	

المتغير المستقل: صافي التدفقات النقدية لشركة التأمين والبنك المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) إلى عدم وجود تأثير لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (-0.022) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.724)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (-0.056) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.724) وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية للشركات التأمين المدرجة في

بورصة فلسطين وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لصافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) إلى عدم وجود تأثير لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (1.189) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.284)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (1.091) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.284) وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لصافي التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

2.1.6.4 الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الأول لفحص تأثير نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (7.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط (Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الأول.

جدول (7.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	4.926	-	10.358	0.000
نسبة التداول	1.328	0.278	2.897	0.005
معامل التحديد	0.278			
معامل التحديد (R^2)	0.077			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.068			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	8.393			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.005			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثاني المنبثق عن النموذج الرئيسي الأول	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 4.926 + 1.328x_{it} + e_{xit}$			

المتغير التابع: القيمة السوقية

المتغير المستقل: نسبة التداول

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) إلى وجود تأثير لنسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (8.393) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الأول وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.068) وهي تعني أن حوالي (6.8%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في نسبة التداول، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (2.897) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.005)، وهي أقل من

القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على القيمة السوقية للشركات والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.278) والتي تدل على أن التغير في نسبة التداول بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (27.8%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لنسبة التداول لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما يوضح الجدول (8.4) أثر نسبة التداول على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (8.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر نسبة التداول على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.000	4.392	-	9.943	0.000	14.011	-	5.571	ثابت الانحدار
0.166	-1.409	-0.212	-2.788	0.376	0.892	0.118	0.374	نسبة التداول
0.212				0.118				معامل التحديد
0.045				0.014				معامل التحديد (R^2)
0.022				-0.004				معامل التحديد المعدل (R^2)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
1.985				0.796				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.166				0.376				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} + \beta_{it} + e_{xit}$ $Y_{it} = 5.571 + 3.943 + 0.374_{xt} - 2.788_{it} + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثاني المنبثق عن النموذج الرئيسي الأول وفقاً لنوع الشركة	

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

المتغير المستقل: نسبة التداول لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) إلى عدم وجود تأثير لنسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.796) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.376)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر نسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (0.892) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.376)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالغلة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على القيمة السوقية للشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لنسبة التداول لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) إلى عدم وجود تأثير لنسبة التداول على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (1.958) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.166)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الأول وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر نسبة التداول على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (-1.409) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.166)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالغلة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على القيمة السوقية للشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لنسبة التداول لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

3.1.6.4 الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الأول لفحص تأثير صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (9.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار البسيط (Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الأول.

جدول (9.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	2.235	-	3.127	0.002
رأس المال العامل	0.558	0.551	6.118	0.000
معامل التحديد	0.551			
معامل التحديد (R^2)	0.303			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.295			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	37.426			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الأول	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 2.235 + 0.558x_{xit} + e_{xit}$			

المتغير التابع: القيمة السوقية

المتغير المستقل: رأس المال العامل

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9.4) إلى وجود تأثير لصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (37.426) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الأول وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.295) وهي تعني أن حوالي (29.5%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية والمدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في صافي رأس المال العامل، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (6.118) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية للشركات والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.551) والتي تدل على أن التغير في صافي رأس المال العامل بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (55.1%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لصافي رأس المال العامل لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما يوضح الجدول (10.4) أثر صافي رأس المال العامل على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (10.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي رأس المال العامل على

القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.419	0.813	-	1.416	0.058	2.010	-	2.443	ثابت الانحدار
0.003	3.090	0.360	0.657	0.009	2.895	0.543	0.532	صافي رأس المال العامل

0.360	0.543	معامل التحديد
0.130	0.295	معامل التحديد (R^2)
0.116	0.260	معامل التحديد المعدل (R^2)
3.890	3.890	قيمة (F -Table) الجدولة
9.548	8.381	قيمة اختبار (F -Statistic) المحسوبة
0.003	0.009	الدلالة الإحصائية ($Sig F$ -Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} + \beta_{it} + e_{xit}$ $Y_{it} = 2.443 + 1.416 + 0.532_{xt} + 0.657_{it} + e_{xit}$		معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الأول وفقاً لنوع الشركة

المتغير المستقل: رأس المال العامل لشركة التأمين والبنك المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) إلى وجود تأثير لصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (8.381) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.009)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الأول وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة في دراسة أثر صافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R$ -square) قد بلغت (0.260) وهي تعني أن حوالي (26.0%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في صافي رأس المال العامل، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (2.895) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.009)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.543) والتي تدل على أن التغير في السيولة النقدية بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة الفلسطينية

المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (54.3%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لصافي رأس المال العامل لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) إلى وجود تأثير لصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (8.381) عن قيمتها الجدولية البالغة (9.548) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.009)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الأول وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة في دراسة أثر صافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.116) وهي تعني أن حوالي (11.6%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في صافي رأس المال العامل، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (3.090) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.009)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة النقدية على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.360) والتي تدل على أن التغير في السيولة النقدية بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة (36.0%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لصافي رأس المال العامل لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

2.6.4 الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الرئيسي الثاني لفحص تأثير رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (11.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الرئيسي الثاني.

جدول (11.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.149	-	0.152	0.879
السيولة النقدية	0.067	0.135	1.541	0.126
رأس مال الشركة	0.786	0.496	5.669	0.000
معامل التحديد	0.582			
معامل التحديد (R^2)	0.338			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.328			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	31.979			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الرئيسي الثاني	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 0.149 + 0.067_{xit} * 0.786_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: السيولة النقدية المتغير الوسيط: رأس مال الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (31.979) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الثاني وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.328) وهي تعني أن حوالي (32.9%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (5.669) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.496) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (49.6%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (12.4) أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (12.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.495	-0.687	-	-1.785	0.028	2.253	-	2.936	ثابت الانحدار
0.570	0.571	0.067	0.051	0.226	1.223	0.156	0.058	السيولة النقدية
0.002	3.202	0.374	1.045	0.038	2.126	0.272	0.394	رأس مال الشركة
0.386				0.352				معامل التحديد
0.149				0.124				معامل التحديد (R ²)
0.122				0.094				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
5.532				4.168				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.06				0.020				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = 2.936 - 1.785 + 0.058 * 0.0394 + 0.051_{it} * 1.045 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الرئيسي الثاني وفقاً لنوع الشركة	

المتغير الوسيط: رأس مال الشركة لشركة التأمين والبنك

المتغير المستقل: السيولة النقدية لشركة التأمين والبنك

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (4.168) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.020)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الثاني وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.094) وهي تعني أن حوالي (9.4%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين

المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.126) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.038)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.272) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (27.2%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (5.532) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.006)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الثاني وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.122) وهي تعني أن حوالي (12.2%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي

يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (3.202) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.002)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.374) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (37.4%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

وقد تفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1.2.6.4 الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الثاني لفحص تأثير رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (13.4)

يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الثاني.

جدول (13.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.990	-	0.776	0.440
صافي التدفقات النقدية	0.094	0.101	0.709	0.481
رأس مال الشركة	0.625	0.398	2.796	0.007
معامل التحديد	0.472			
معامل التحديد (R^2)	0.223			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.201			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	10.165			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الأول المنبثق عن النموذج الرئيسي الثاني	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 0.990 + 0.094_{xit} * 0.625_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: صافي التدفقات النقدية المتغير الوسيط: رأس مال الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (13.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (10.165) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الأول من النموذج الرئيسي الثاني وتمتعته بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد

المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.201) وهي تعني أن حوالي (20.1%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.796) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.007)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.398) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (39.8%). كما يوضح الجدول (15.4) أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (4.2) أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (14.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.558	0.593	-	2.220	0.017	2.503	-	4.337	ثابت الانحدار
0.704	0.384	0.085	0.103	0.179	1.370	0.221	0.322	صافي التدفقات النقدية
0.407	0.842	0.187	0.478	0.497	-0.685	-0.110	-0.100	رأس مال الشركة
0.247				0.221				معامل التحديد
0.061				0.049				معامل التحديد (R ²)
-0.004				0.000				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
0.943				1.003				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.401				0.376				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = 4.337 + 2.220 + 0.322 * -0.100_{3xt} + 0.103_{it} * 0.478 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الأول المنبثق عن النموذج الرئيسي الثاني وفقاً لنوع الشركة	

المتغير المستقل: صافي التدفقات النقدية لشركة التأمين والبنك المتغير الوسيط: رأس مال الشركة لشركة التأمين والبنك المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) إلى عدم وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (1.003) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية (α ≤ 0.05) والذي بلغت قيمته (0.376)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الأول من النموذج الرئيسي الثاني وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة

السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (-0.685) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.497)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) إلى عدم وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.943) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.401)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الاول من النموذج الرئيسي الثاني وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (0.842) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.407)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

2.2.6.4 الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الثاني لفحص تأثير رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (15.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الثاني.

جدول (15.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.548	-	-0.486	0.628
نسبة التداول	0.300	0.000	-0.005	0.996
رأس مال الشركة	0.286	0.548	5.607	0.000
معامل التحديد	0.584			
معامل التحديد (R^2)	0.300			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.286			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	21.196			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثاني المنبثق	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$			

$$Y_{xit} = 0.548 + 0.300_{xit} * 0.286_{mxit} + e_{xit}$$

عن النموذج الرئيسي الثاني

المتغير المستقل: نسبة التداول المتغير الوسيط: رأس مال الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (21.196) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الثاني وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.286) وهي تعني أن حوالي (28.6%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (5.607) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.548) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (54.8%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك

الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (16.4) أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (16.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.474	-0.722	-	-3.710	0.033	2.186	-	3.368	ثابت الانحدار
0.975	0.031	0.005	0.065	0.719	0.362	0.050	0.159	نسبة التداول
0.006	2.908	0.459	1.294	0.145	1.479	0.206	0.332	رأس مال الشركة
0.457				0.227				معامل التحديد
0.208				0.052				معامل التحديد (R ²)
0.170				0.017				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
5.398				1.500				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.008				0.232				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = 3.368 + 3.710 + 0.159 * 0.065_{xt} - 0.332_{it} * 1.294 + e_{xit}$				معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثاني المنبثق عن النموذج الرئيسي الثاني وفقاً لنوع الشركة				

المتغير الوسيط: رأس مال الشركة لشركة التأمين والبنك

المتغير المستقل: نسبة التداول لشركة التأمين والبنك

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (16.4) إلى عدم وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (1.500) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.232)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الثاني وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (1.479) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.145)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالباغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (16.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (5.398) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.008)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثاني من النموذج الرئيسي الثاني وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.170) وهي تعني أن حوالي (17.0%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة

فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.908) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.006)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.459) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (45.9%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

3.2.6.4 الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الثاني لفحص تأثير رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (17.4) يوضح نتائج

اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الثاني.

جدول (17.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	-0.957	-	-0.686	0.495
صافي رأس المال العامل	0.331	0.327	2.684	0.009
رأس مال الشركة	0.635	0.321	2.634	0.010
معامل التحديد	0.597			
معامل التحديد (R^2)	0.356			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.341			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	23.476			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الثاني	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = - 0.957 + 0.331_{xit} * 0.635_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: صافي رأس المال العامل المتغير الوسيط: رأس مال الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (17.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (23.476) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الثاني وتمتعه بالملاءمة، كما بينت

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.341) وهي تعني أن حوالي (34.1%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.634) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.010)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.321) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (32.1%). وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (18.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.135	-1.514	-	-4.071	0.616	-0.510	-	-1.211	ثابت الانحدار
0.021	2.359	0.275	0.501	0.094	1.760	0.320	0.555	صافي رأس المال العامل
0.011	2.603	0.303	0.847	0.015	2.661	0.484	0.474	رأس مال الشركة
0.463				0.628				معامل التحديد
0.214				0.394				معامل التحديد (R ²)
0.189				0.330				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
8.594				6.179				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.001				0.009				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = -1.211 - 4.071 + 0.555 * 0.474_{xt} + 0.501_{it} * 0.847 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الثاني وفقاً لنوع الشركة	

المتغير المستقل: صافي رأس المال العامل لشركة التأمين والبنك المتغير الوسيط: رأس مال الشركة لشركة التأمين والبنك
المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس مال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (6.179) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.009)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الثاني وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.330) وهي تعني أن

حوالي (33.0%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.661) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.015)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.484) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (48.4%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) إلى وجود تأثير لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (8.589) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.001)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من النموذج الرئيسي الثاني وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.189)

وهي تعني أن حوالي (18.9%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.603) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.011)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.303) والتي تدل على أن التغير في رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس امال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (30.3%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

3.6.4 الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "إجمالي الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الرئيسي الثالث لفحص تأثير حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة

فلسطين، ويوضح الجدول (19.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الرئيسي الثالث.

جدول (19.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.300	-	0.374	0.709
السيولة النقدية	0.062	0.126	1.539	0.126
حجم الشركة	0.702	0.552	6.722	0.000
معامل التحديد	0.630			
معامل التحديد (R^2)	0.397			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.387			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	41.764			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الرئيسي الثالث	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 0.300 + 0.062_{xit} * 0.702_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: السيولة النقدية المتغير الوسيط: حجم الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (41.764) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.387) وهي تعني أن

حوالي (38.7%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (6.722) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال انخفضت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.552) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (55.2%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (20.4) أثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (20.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.155	-1.440	-	-3.184	0.109	-1.713	-	-5.251	ثابت الانحدار
0.352	0.938	0.103	0.078	0.028	2.458	0.425	0.986	السيولة النقدية
0.000	4.417	0.484	1.083	0.045	2.197	0.475	0.842	حجم الشركة
0.495				0.720				معامل التحديد
0.245				0.518				معامل التحديد (R ²)
0.221				0.449				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
10.211				7.517				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.000				0.006				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الرئيسي الثالث	
$Y_{it} = -5.251 - 3.184 + 0.986 * 0.842_{xt} + 0.078_{it} * 1.083 + e_{xit}$							وفقاً لنوع الشركة	

المتغير الوسيط: حجم الشركة لشركة التأمين والبنك

المتغير المستقل: السيولة النقدية لشركة التأمين والبنك

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (20.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمال الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (7.517) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.006)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.449) وهي تعني أن حوالي (44.9%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين

المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.197) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.045)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمال الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.475) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (47.5%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (20.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمال الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (10.211) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعته بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.221) وهي تعني أن حوالي (22.1%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية

للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (4.417) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمال الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.484) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (48.4%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

وقد تفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1.3.6.4 الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "اجمالي الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الأول من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث لفحص تأثير حجم الشركة "اجمال الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (21.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الأول من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث.

جدول (21.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	0.402	-	0.398	0.692
صافي التدفقات النقدية	-0.148	-0.159	-1.051	0.297
حجم الشركة	0.848	0.689	4.553	0.000
معامل التحديد	0.576			
معامل التحديد (R^2)	0.332			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.313			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	17.644			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الأول المنبثق عن النموذج الرئيسي الثالث	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 0.402 + (-0.148_{xit} * 0.848)_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: صافي التدفقات النقدية المتغير الوسيط: حجم الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (21.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (17.644) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الأول من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وتمتعته بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.313) وهي تعني أن حوالي (31.3%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات

التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (4.553) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.689) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (68.9%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (22.4) أثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (22.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.332	-0.987	-	-3.353	0.099	1.692	-	3.478	ثابت الانحدار
0.436	-0.789	-0.165	-0.198	0.316	-1.017	-0.176	-0.159	صافي التدفقات النقدية
0.010	2.742	0.572	1.312	0.127	1.560	0.270	0.461	حجم الشركة
0.486				0.248				معامل التحديد
0.236				0.062				معامل التحديد (R ²)
0.183				0.014				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
4.483				1.283				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.020				0.289				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = 3.478 - 3.353 - 0.159 * 0.461_{xt} - 0.100_{it} * 1.312 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الأول المنبثق عن النموذج الرئيسي الثالث وفقاً لنوع الشركة	

المتغير المستقل: صافي التدفقات النقدية لشركة التأمين والبنك المتغير الوسيط: حجم الشركة لشركة التأمين والبنك

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (22.4) إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (1.283) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.289)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الأول من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر حجم الشركة "إجمال

الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (1.560) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.127)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالغلة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (22.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (4.483) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الأول من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.183) وهي تعني أن حوالي (18.3%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.742) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالغلة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية

ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن $(\alpha \leq 0.05)$ عن القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبلغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.572) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (57.2%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها،.

2.3.6.4 الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم الشركة "اجمالي الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الثاني من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث لفحص تأثير حجم الشركة "اجمال الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (23.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثاني من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث.

جدول (23.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	-0.168	-	-0.195	0.846
نسبة التداول	0.010	0.002	0.022	0.982
حجم الشركة	0.780	0.600	6.634	0.000
معامل التحديد	0.601			
معامل التحديد (R^2)	0.361			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.348			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	28.009			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثاني المنبثق عن النموذج الرئيسي الثالث	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 0.168 - 0.010_{xit} * 0.780_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: نسبة التداول المتغير الوسيط: حجم الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (23.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (28.009) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثاني من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.348) وهي تعني أن حوالي (34.8%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث

في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (6.634) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.600) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر سلباً على قيمتها السوقية بنسبة (60.0%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (24.4) أثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (24.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.002	-3.381	-	-18.423	0.122	1.572	-	3.387	ثابت الانحدار
0.015	2.526	0.409	5.366	0.467	0.732	0.098	0.310	نسبة التداول
0.000	5.494	0.889	2.133	0.307	1.031	0.138	0.289	حجم الشركة
0.671				0.181				معامل التحديد
0.450				0.033				معامل التحديد (R ²)
0.423				-0.002				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
16.772				0.930				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.000				0.401				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = 3.387 - 18.423 + 0.310 * 0.289_{xt} + 5.366_{it} * 2.133 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الثالث وفقاً لنوع الشركة	

المتغير الوسيط: حجم الشركة لشركة التأمين والبنك

المتغير المستقل: نسبة التداول لشركة التأمين والبنك

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (24.4) إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (0.930) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.401)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة الفرعي الثاني من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وعدم ملاءمة في دراسة أثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في

بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) بلغت (1.031) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.307)، وهي أكبر من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالباغة (5%)، وبناء على ذلك يتبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (24.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية البنوك المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (16.772) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثاني من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.423) وهي تعني أن حوالي (42.3%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (5.494) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.000)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالباغة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها

إحصائياً وبالبلغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.889) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (88.9%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

3.3.6.4 الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة "اجمال الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين رأس المال العامل والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تصميم نموذج الدراسة الفرعي الثالث من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث لفحص تأثير حجم الشركة "اجمال الاصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويوضح الجدول (25.4) يوضح نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لنموذج الدراسة الفرعي الثالث من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث.

جدول (25.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين

المتغيرات	المعاملات B	معامل بيتا (β)	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار	-0.379	-	-0.362	0.718
صافي رأس المال العامل	0.186	0.184	1.302	0.196
حجم الشركة	0.641	0.461	3.271	0.002
معامل التحديد	0.617			
معامل التحديد (R^2)	0.381			
معامل التحديد المعدل (R^2)	0.367			
قيمة (F-Table) الجدولة	3.890			
قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة	26.173			
الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)	0.000			
معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الثالث	$Y_{xit} = \beta_{0xi} + \beta_{xit} * \beta_{mxit} + e_{xit}$ $Y_{xit} = 0.379 - 0.186_{xit} * 0.641_{mxit} + e_{xit}$			

المتغير المستقل: صافي رأس المال العامل المتغير الوسيط: حجم الشركة المتغير التابع: القيمة السوقية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (25.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (26.173) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.367) وهي تعني أن حوالي (36.7%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات

التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (3.271) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.002)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالباغعة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها إحصائياً وبالباغعة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.461) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجابا على قيمتها السوقية بنسبة (46.1%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، كما يوضح الجدول (26.4) أثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (26.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

البنوك				شركات التأمين				المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار T	معامل بيتا (β)	المعاملات B	
0.062	-1.897	-	-4.381	0.132	-1.576	-	-4.447	ثابت الانحدار
0.079	1.788	0.208	0.378	0.029	2.363	0.408	0.399	صافي راس المال العامل
0.001	3.496	0.406	0.909	0.016	2.637	0.455	1.005	حجم الشركة
0.521				0.696				معامل التحديد
0.271				0.484				معامل التحديد (R ²)
0.248				0.430				معامل التحديد المعدل (R ²)
3.890				3.890				قيمة (F-Table) الجدولة
11.723				8.915				قيمة اختبار (F-Statistic) المحسوبة
0.000				0.002				الدلالة الإحصائية (Sig F-Statistic)
$Y_{it} = \beta_{0x} + \beta_{0i} + \beta_{xt} * \beta_{mxt} + \beta_{it} * \beta_{mit} + e_{xit}$ $Y_{it} = 4.447 - 3.340 + 0.399 * 1.005_{xt} + 0.378_{it} * 0.909 + e_{xit}$							معادلة الانحدار لنموذج الدراسة الثالث المنبثق عن النموذج الرئيسي الثالث وفقاً لنوع الشركة	

المتغير المستقل: صافي رأس المال العامل لشركة التأمين والبنك المتغير الوسيط: حجم الشركة لشركة التأمين والبنك

المتغير التابع: القيمة السوقية لشركة التأمين والبنك

تشير المعطيات الواردة في الجدول (26.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (8.915) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.430) وهي تعني أن

حوالي (43.0%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (2.637) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.016)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها إحصائياً وبالبالغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.455) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (45.5%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (26.4) إلى وجود تأثير لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (11.723) عن قيمتها الجدولية (3.890) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والذي بلغت قيمته (0.000)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة الفرعي الثالث من نموذج الدراسة الرئيسي الثالث وفقاً

للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وتمتعه بالملاءمة، كما بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.248) وهي تعني أن حوالي (24.8%) من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعود إلى التغيرات التي تحدث في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم يتم دراستها في النموذج الحالي والتي لها أثر على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، كما ويلاحظ من الجدول اعلاه أن قيمة اختبار (T) لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" بلغت (3.496) عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.001)، وهي أقل من القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة في حال ارتفعت قيمة الدلالة الإحصائية عن ($\alpha \leq 0.05$) عن القيمة الموصى بها إحصائياً والبالغة (5%)، يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها، وبالنظر الى قيمة (β) والتي بلغت (0.406) والتي تدل على أن التغير في حجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمقدار وحدة واحد يؤثر ايجاباً على قيمتها السوقية بنسبة (40.6%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لحجم الشركة "إجمالي الأصول" على القيمة السوقية للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير يتوسط العلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لها.

4.6.4 الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار (ت) في أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (27.4).

جدول (27.4): نتائج اختبار (ت) في أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية

المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة

المقياس	نوع الشركة	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدالة الإحصائية
صافي التدفقات النقدية	تأمين	44	6.30	0.577	74	-7.392	0.000
	بنك	32	7.42	0.743			
نسبة السيولة	تأمين	60	0.92	0.193	102	-7.159	0.000
	بنك	44	1.14	0.074			
صافي رأس المال العامل	تأمين	23	6.61	0.502	87	-13.802	0.000
	بنك	66	8.18	0.459			
القيمة السوقية	تأمين	64	5.90	0.617	128	-6.917	0.000
	بنك	66	6.79	0.836			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (27.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في صافي التدفقات النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (7.392) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.96)، وكانت الفروق لصالح البنوك والتي كان تأثير صافي التدفقات النقدية

التشغيلية على قيمتها السوقية أعلى منه عند شركات التأمين، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند صافي التدفقات النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (27.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في نسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (7.159) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.96)، وكانت الفروق لصالح البنوك والتي كان تأثير نسبة التداول أعلى منه عند شركات التأمين، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند نسبة التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (27.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في صافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (13.802) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.96)، وكانت الفروق لصالح البنوك والتي كان تأثير صافي رأس المال العامل أعلى منه عند شركات التأمين، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند صافي رأس المال العامل على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

تشير المعطيات الواردة في الجدول (27.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وذلك لأن قيمة الدالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيمة أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (6.917) وهي أكبر من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.96)، وكانت الفروق لصالح البنوك والتي كانت القيمة السوقية لها أعلى منه عند شركات التأمين، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

1.5 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، وما خلص إليه الباحث بعد عمليات التحليل والمعالجة الإحصائية للبيانات، واختبار فرضيات الدراسة، وذلك للوقوف على أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وبعد ذلك يقدم الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات.

2.5 مناقشة النتائج:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، فإن الباحث قد توصل إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

1. كشفت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن السيولة النقدية تزيد من قيمة الشركات والبنوك، وهي تظهر للمستثمرين المكانة السوقية لها، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة عابد وزملط (2019)

2. تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى رأس مال الشركة يظهر مدى الاقبال على الاستثمار فيها، بحث أن الزيادة في رأس المال للشركة تزيد من السيولة النقدية للشركة وبالتالي فهي تزيد من قيمتها السوقية.

3. أوضحت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة "إجمالي الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة

- فلسطين، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأصول التي تمتلكها الشركات وخصوصاً تلك التي يمكن أن تحولها إلى سيولة سريعة، يمكنها أن تعزز من القيمة السوقية للشركة.
4. وجود تأثير لاصافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك معاً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هذه التدفقات تتيح للشركات والبنوك إلى الاستمرار في تقديم خدماتها وقدرتها على النمو وبالتالي يزيد ذلك من مكانتها وقيمتها السوقية.
5. نستنتج من هذه الدراسة وجود تأثير لنسب التداول على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك معاً، في حين لم يظهر أي تأثير عند دراسة هذا المتغير لكل قطاع على حده، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى درجة الإقبال على الاستثمار في شركات التأمين والبنوك من ناحية، وإلى الظروف الاقتصادية التي تحكم الاقتصاد الفلسطيني وبالأخص سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وقد اتفقت هذه النتيجة من دراسة Saleem and Rehman (2011).
6. نستنتج من هذه الدراسة أيضاً وجود تأثير لاصافي رأس المال العامل على القيمة السوقية عند شركات التأمين والبنوك الفلسطينية معاً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى قدرة المستثمرين على الاطمئنان على استثماراتهم، حيث يشير ذلك إلى توفر النقد لدى الشركة أو البنك، وقدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه المستثمرين، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة النايبوت، (2019)، ودراسة قريط وفرد (2017)، ودراسة Antom (2020)، ودراسة Abuhommous (2017).
7. تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة، وكانت الفروق لصالح البنوك والتي كانت القيمة السوقية لها أعلى منه عند شركات التأمين، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البنوك تعتبر مستودع ومخزن للنقود لجميع الشركات ولشريحة كبيرة من المستثمرين والمواطنين، مما يوفر لها سيولة تمكنها من النمو والدخول في الأسواق والتوسع.

3.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي وتوصل لها الباحث فإنه يوصي بمجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساعد صناع القرار في شركات التأمين والبنوك على اتخاذ قراراتهم في ضوء ما توصل إليه من نتائج، وبناء على ذلك يوصي الباحث بما يلي:

1. قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية في بورصة فلسطين بالتركيز على المعلومات التي توفرها مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية، وخاصة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية كونها تساعد في تحديد القيمة السوقية للشركات والبنوك.
2. عدم اعتماد المستثمرين على مؤشرات الربحية فقط، وعدم الاغترار بالأرباح من المصادر الاستثمارية، إذ أن تحليل الأنشطة التشغيلية والتي توفر تدفقات نقدية تشغيلية يوفر معلومات يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحديد القيمة السوقية للشركات والبنوك.
3. ضرورة إعطاء قائمة التدفقات النقدية التشغيلية مزيداً من الاهتمام من قبل الباحثين، لإبراز وتأكيد مدى أهميتها لمتخذي القرار والذين يعتمدون على البيانات المنشورة في القوائم المالية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. توعية المستثمرين بأهمية التدفقات النقدية ونسبة التداول والمعلومات المالية المنشورة في التقارير المالية وقدرتها على إعطاء مؤشرات حول سلامة الوضع المالي للشركات والذين ينعكس على قيمتها الحقيقية في السوق.
5. إجراء مزيد من الدراسات على قطاعات استثمارية أخرى مدرجة في بورصة فلسطيني للتعرف على تأثير التدفقات النقدية التشغيلية ونسب التداول وكذلك رأس المال العامل على القيمة السوقية لها.
6. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث لتحديد العوامل المؤثر على القيمة السوقية للشركات والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. اسماعيل، عماد.(2011).خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الاستراتيجي في الإدارتين العليا والوسطى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. بلحاج، نسيمه.(2017).اثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي: دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة في ولاية ورقلة للفترة (2011-2015)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
3. بويترة، الزهراء وشريط، سارة.(2020).اثر كفاية راس المال العامل على الاداء المالي لمؤسسة NCA ROUIBA، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديقي بن يحي-جيجل، الجزائر.
4. تلالوه، محمد.(2021).أثر الافصاح عن الحوكمة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
5. جمعية البنوك في فلسطين.(2010). صفحة حقائق، نشرة في صفحة واحدة، 31 كانون الأول.
6. الدعمي، عباس والمرسومي، مروج.(2016).تأثير ادارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد20، ص73-100.
7. زهرة، بيطار وعلاء الدين، قادري.(2021).مؤشرات السيولة المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية -دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل خلال الفترة (2013-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد2، ص502-518.
8. سلطة النقد الفلسطينية (2009).التقرير السنوي. رام الله - فلسطين.
9. سلطة النقد الفلسطينية (2017).التقرير السنوي. رام الله - فلسطين.

10. سلمان، احمد.(2020).تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية: مقارنة بين المصرف الإسلامي والتقليدي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة، الجمهورية العربية السورية.
11. الشباني، ندير.(2015).التحليل المتزامن لرأس المال العامل وانعكاساته على الأداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.
12. الشنطاوي، حسن.(2018). اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة واداء البنوك التجارية الاردنية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد2، ص632-676.
13. شنك، أسامة.(2018).العوامل المالية وغير المالية المحددة للأسعار السوقية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
14. الشواور، علي قبيلان.(2019).أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي مقاسا في معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
15. الصفار، هاشم.(2016).اثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الاسلامية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، الجمهورية العربية السورية.
16. طابي، ايمان.(2017).الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
17. طوبرش، عبد الله.(2018).رأس المال العامل وأثره على الربحية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد2، ص89-106.
18. عابد، محمد وزملط، اياد.(2019).أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد1، ص114-131.
19. عاصل، هشام.(2021).ملخص لقائمة التدفقات النقدية، مقال منشور ومتوفر عبر الرابط

<https://ae.linkedin.com/pulse/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5->

20. عبد الرحيم، عبد الرحيم.(2018). السيولة النقدية ودورها برفع كفاءة المصارف التجارية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني (في الفترة من 2005 - 2015م)، رسالة ماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.
21. عودة، سيف الدين.(2011). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، ورقة عمل.
22. الفضيلي، عبد الهادي.(2008). معاملات بنكية، مركز الفقاهة للدراسات والبحوث الفقهية، الدمام.
23. قريط، زكوان وفرح، يعقوب.(2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا
24. كاظم، شيماء.(2014). اثر السيولة النقدية على مستوى اداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، فرع العراق، جمهورية العراق العربية.
25. الكروي، بلال نوري.(2020). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، ص 240-263.
26. ماس.(2016). واقع قطاع التأمين في فلسطين الانجازات- الإخفاقات-التحديات، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
27. محمد، بن يحي.(2012). واقع السكن في الجزائر واستراتيجية تمويله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
28. مخلوف، وسيم(2019). اثر سياسة توزيع الارباح على ربحية الشركات: دراسة على المصارف في سوق عمان للأوراق المالية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

29. مريزيق، رمضان.(2016). تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
30. مسعود، معتصم ومحمد، ألاء.(2017).العوامل المؤثرة في وقت الانتظار المدرك لعملاء الخدمات المصرفية في السوق الفلسطيني، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
31. ملح، دينا.(2017).مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
32. النابوت، مجاهد.(2019).اثر استراتيجيات ادارة راس المال العامل على ربحية شركات الاغذية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
33. وديع، اسامة وعباس، كريم.(2017).دور راس المال العامل في تعظيم ثروة الملاك: دراسة حالة شركات الأسمنت المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 47، العدد3، ص294-251.
34. يوسف، أيمن.(2020).التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى المديونية كمتغيرين معدلين للعلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد2، ص349-424.

المراجع الأجنبية:

1. Abuhommous, A. (2017). Net working capital and firm growth. *International Review of Management and Marketing*, 7(4), 131-137.
2. Alam, S., Miah, M. R., & Karim, M. A. (2016). Analysis on factors that affect stock prices: A study on listed cement companies at Dhaka stock exchange. *Research Journal of Finance and Accounting*, 7(18), 93-113.
3. Alin, A. (2010). Multicollinearity. *Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics*, Vol. 2, No. 3, 370-374
4. Anton, S. G., & Afloarei Nucu, A. E. (2021). The impact of working capital management on firm profitability: Empirical evidence from the Polish listed firms. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(1), 9.
5. Chatfield, C. (2018). *Introduction to Multivariate Analysis*. 1st ed., Routledge, New York, USA
6. Cox, D. (2018). *Analysis of Binary Data*. 2nd ed., Routledge, New York, USA.

7. Dinov, I., Christou, N., & Sanchez, J. (2008). Central Limit Theorem: New SOCR Applet and Demonstration Activity. *Journal of Statistics Education*, Vol. 16, No. 2, 215-228.
8. Durrah, O., Rahman, A., Jamil, S., & Ghafeer, N.A. (2016). Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance: An Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6, 435-441.
9. Field, A. (2013). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics*. 4th ed., Sage Publications Ltd., London, UK.
10. Garson, G. (2012). *Testing Statistical Assumptions*. Asheboro, NC, Statistical Associates Publishing, New York, USA.
11. Ho, R. (2013). *Handbook of Univariate and Multivariate Data Analysis with IBM SPSS*. 2nd ed., Chapman and Hall/CRC, New York, USA
12. Hung, N. K., Tuan, G. Q., Phuong, D. T. M., & Hien, N. A. (2019). Key factors affecting the stock price of enterprises listed on ho chi minh stock exchange. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(6), 1-12.
13. International Accounting Standard 7 – IAS 7.(2017). *Statement of Cash Flows*
14. Ishaq, M., Islam, Y., & Ghouse, G. (2021). Tobin's Q as an Indicator of Firm Performance: Empirical Evidence from Manufacturing Sector Firms of Pakistan.
15. Kalash, Ismail. (2019). Sermaye Yapısının Türkiye'deki İslami Ve Konvansiyonel Bankalar Performansı Üzerinde Etkisi: Karşılaştırmalı Bir Aratırma. *İslam Ekonomisi ve Finansı Dergisi*, 5(1) 115-132.
16. Saleem, Q., & Rehman, R.U. (2011). Impacts of liquidity ratios on profitability (Case of oil and gas companies of Pakistan).
17. Silverman, B. (2018). *Density Estimation for Statistics and Data Analysis*. 1st ed., Routledge, New York, USA.
18. Sukesu, F., Ghazall, I., Fuad, F. U. A. D., Almasuhai, A. K., & Nurcahyono, N. (2021). Factors Affecting the Stock Price: The Role of Firm Performance. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 8(2), 165-173.
19. Thompson, C., Kim, R., Aloe, A., & Becker, B. (2017). Extracting the Variance Inflation Factor and Other Multicollinearity Diagnostics from Typical Regression Results. *Basic and Applied Social Psychology*, Vol. 39, No. 2, 81-90

المواقع الإلكترونية:

<http://www.pcma.ps> .1

<http://www.pma.ps/ar-eg/banksdirectory.aspx> .2

<http://www.pif.ps> .3

الملاحق

ملحق الشركات والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

بنك الاستثمار	البنك	بنك	البنك الاسلامي	البنك الاسلامي	بنك	المشرق	المجموعة الاهلية	العالمية المتحدة	فلسطين	ترست	التامين	المؤشر	السنة
الفلسطيني	الوطني	القدس	العربي	الفلسطيني	فلسطين	للتامين	للتامين	للتامين	للتامين	للتامين	الوطنية		
62580849	28732777	50433196	48202730	48046357	163884250	-876866	11752910	5038196	4199521	23303405	20898008	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2010
265367906	158139737	426533834	285894583	357481026	1545038022	15233062	48938110	10929008	32365617	61934482	70630122	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
64405029	29259567	54578746	56853438	52080504	194399762	-764363	13312666	5852036	4450089	25323769	21734321	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2011
243475131	247399123	467680177	300088560	392675894	1653960732	13768815	51370786	19006070	32755818	74733162	72879376	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
65934527	51321193	57985686	57632968	57906492	220973909	322123	12676326	8790773	4092342	26599388	24933948	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2012
258689765	350890034	480906793	373898769	423109279	2004494095	14997100	51195974	29788304	31553233	78999388	73432305	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
67943137	54966018	64991920	62321764	63463651	252018974	983652	15979644	9998971	3806082	27614810	27648900	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2013
288414977	529598977	532582375	468267496	502251830	2348045943	18563610	50631493	37665694	32349449	84746019	80667990	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
68610388	80010532	70547283	67729769	67539672	280106578	6022729	15404162	11388086	5712273	35876015	27742259	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2014
320813772	679908084	669362172	561908064	595259913	2424773961	26566551	46119240	43200209	32587161	94254897	73244670	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
73475471	89819078	69005125	804160135	72305904	305756304	7315475	15692714	12789060	5773979	47764779	25935629	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2015
327770241	820268531	650593114	804160135	675211338	2785203240	30017509	48037540	47263859	33788059	109435856	74887224	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
80038999	92495563	75209854	89067289	95308839	401574797	8169699	17249189	12933085	11203510	50083401	28454272	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2016
352712692	957088864	791442161	960070324	809082569	4118629230	33567131	55020157	48111613	37154245	145947372	84939598	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
90899358	97567197	106995915	102730674	109625953	449961687	11220004	20896754	15589425	13338507	59985101	39660352	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2017
443291111	1079399362	1041103696	1075629534	1010369417	4884822851	43961826	64918797	62638885	39229103	174540790	101740504	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
97545291	187860696	109394827	111443109	109818566	416380548	13955999	22206145	17553335	8335747	61228659	41011567	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2018
454812026	2204690870	1062302827	1213025128	1104396137	4657182978	47087091	64085188	71210673	38435970	179108662	105152177	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
98301042	95698764	116563640	113997345	112714767	430064151	15057365	23839738	17730462	10196659	56173843	42160228	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2019
501634753	2418474946	1271928380	1329161135	1315246083	5264944640	43961826	69841533	73019780	48207473	185987614	116417097	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	
98853363	119488321	120243730	120538913	123334804	433520671	15601369	25497059	20062627	12441194	60915404	46961680	راس مال الشركة " حقوق الملكية "	2020
641183298	2844745304	1557048782	1396882671	1511331316	5809809988	67668791	73445485	78917727	64354911	204527160	134147918	حجم الشركة " اجمالي الاصول "	

السنة	المؤشر	التامين الوطنية	ترست للتامين	فلسطين للتامين	العالمية المتحدة للتامين	المجموعة الاهلية للتامين	المشرق للتامين	بنك فلسطين	البنك الاسلامي الفلسطيني	البنك الاسلامي العربي	بنك القدس	البنك الوطني	بنك الاستثمار الفلسطيني
2010	سعر الاغلاق	3.85	3	1.55	1	0.43	0.63	3.4	0.8	0.9	1.19	0.71	1
	عدد الاسهم المتداولة	441285	362203	126900	219549	8808805	316231	8506736	18159360	1840856	6360977	14661828	15587595
	القيمة السوقية	1698947.25	1086609	196695	219549	3787786.15	199225.53	28922902.4	14527488	1656770.4	7569562.63	10409897.88	15587595
	حقوق المساهمين	20898008	23303405	4199521	5038196	11752910	-876866	163884250	48046357	48202730	50433196	28732777	62580849
	القيمة السوقية على حقوق المساهمين	8.129709061	4.66287652	4.683748456	4.357690729	32.22849618	22.72017959	17.64837219	30.23639857	3.437088314	15.00908772	36.23004445	24.9079315
	صافي الربح	5277065	1603988	-1697785	38196	36651	-1774447	30119469	1594453	-2103540	4404155	211087	1569530
	صافي الربح لكل سهم	11.95840557	4.428422735	13.37892041	0.17397483	0.004160723	5.611236723	3.540661071	0.08780337	1.142696659	0.692370842	0.014397045	0.100690966
	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*	32.19492748	67.74421006	-11.5853892	574.7957901	10334.74162	11.22747143	96.02726529	911.1267626	78.76105993	171.8732113	4931.567496	993.1377546
	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	6676056	4067480	-525311	314347	60592	-1555541	53049147	-31564051	4170556	-1878117	1476307	6619529
	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية	25.44836727	26.71455053	37.44353345	69.84288064	6251.297449	12.80747534	54.52095658	-46.025423	39.72540831	403.0399932	705.1309707	235.478914
	الاصول المتداولة	52831637	25282335	19540020	7585919	25752758	5524613	1490016078	339485517	250643207	388795684	145167600	248799839
	اجمالي الاصول	70630122	61934482	32365617	10929008	48938110	15233062	1545038022	357481026	285894583	426533834	158139737	265367906
	الخصوم المتداولة	11655186	34137131	27494640	5794628	35571459	14991121	1313276977	99010210	85004347	345774726	111508719	198288288
	نسبة التداول	4.532886648	0.740611008	0.710684701	1.309129594	0.723972497	0.368525676	1.134578694	3.42879302	2.948592817	1.124419036	1.301849768	1.254737945
	البضاعة	8790551	404386	0	1249941	5005213	714679	9620467	5363635	96115879	7545018	2471100	10081957
	السيولة السريعة	3.778668654	0.72876508	0.710684701	1.093422736	0.583263818	0.32085219	1.127253151	3.374620476	1.817875596	1.102598418	1.279689169	1.203893
	النقدية	1793128	7455343	375291	916144	944731	90483	320225462	155489898	51069219	68816052	32085474	121406150
	نسب النقدية	0.153848081	0.218393953	0.013649606	0.158102298	0.02655868	0.006035773	0.243836957	1.570443068	0.600783616	0.199019902	0.287739598	0.612270907
	صافي راس المال العامل	41176451	-8854796	-7954620	1791291	-9818701	-9466508	176739101	240475307	165638860	43020958	33658881	50511551
	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول	0.582987114	0.142970373	0.245773779	0.163902433	0.200635067	0.621444855	0.114391425	0.672693904	0.579370404	0.100861771	0.212842652	0.190345365
سعر الاغلاق	3.84	2.94	1.5	1.15	0.28	1.12	2.9	0.84	0.82	1.02	0.77	0.97	
2011	عدد الاسهم المتداولة	370863	680367	20500	398937	3746968	13012389	7974767	2528321	102560	67314	199869	
	القيمة السوقية	1424113.92	2000278.98	30750	458777.55	1049151.04	37735928.1	6698804.28	2073223.22	104611.2	51831.78	193872.93	
	حقوق المساهمين	21734321	25323769	4450089	5852036	13312666	-764363	194399762	52080504	56853438	54578746	29259567	64405029
	القيمة السوقية على حقوق المساهمين	6.55237364	7.898820195	0.690997416	7.839622825	7.880848509	48.79357059	19.41150941	12.86240294	3.646610114	0.191670215	0.177144727	0.301021416
	صافي الربح	3007942	1456537	474666	813840	1684443	-1113489	33980673	4034147	887058	4581794	568262	2552984
	صافي الربح لكل سهم	8.110655417	2.140810768	23.15443902	2.040021357	0.449548275	3.343810811	2.61140925	0.505863933	0.350848646	44.67427847	8.441958582	12.7732865
	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*	47.34512567	137.3311478	6.478239436	56.37195886	62.28474576	33.49471795	111.0511499	166.0525578	233.719015	2.283193003	9.12110611	7.593973562
	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	1829204	2368343	-1151332	3152558	780090	-1881520	-75393762	190462	-57226687	-39157232	15242854	-2635513
	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية	77.85429728	84.45900699	2.670819538	14.55254907	134.4910254	19.82227136	50.05179089	3517.134274	3.622825868	-0.26715678	0.340039864	7.356174301
	الاصول المتداولة	55576091	35690094	18651716	16391527	27173384	5149688	1587319836	367594156	257808459	435196593	225564606	217504047
	اجمالي الاصول	72879376	74733162	32755818	19006070	51370786	13768815	1653960732	392675894	300088560	467680177	247399123	243475131
	الخصوم المتداولة	48793600	47091356	27590107	12858034	36446723	13457394	1378083099	119968190	70860742	382512280	194415495	173309318
	نسبة التداول	1.139003701	0.757890556	0.676029129	1.274808186	0.745564533	0.382666064	1.151831727	3.064096874	3.638241031	1.137732344	1.160219282	1.255004921
	البضاعة	13255351	487884	648108	1767516	5718668	1404632	11891657	2675192	60289291	0	3198802	1027849
	السيولة السريعة	0.867342028	0.747530184	0.652538535	1.137344247	0.588659672	0.278289838	1.143202598	3.041797697	2.787427318	1.137732344	1.143765851	1.249074202
	النقدية	1385997	8455404	189469	1779544	1729617	33502	255870747	145634087	47034984	79397834	26185208	38481528
	نسب النقدية	0.028405303	0.179553207	0.00686728	0.138399385	0.047456036	0.002489486	0.185671493	1.213939187	0.663766462	0.207569373	0.134686837	0.222039579
	صافي راس المال العامل	6782491	-11401262	-8938391	3533493	-9273339	-8307706	209236737	247625966	186947717	52684313	31149111	44194729
	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول	0.093064614	0.152559609	0.272879493	0.185913921	0.180517756	0.603371169	0.126506472	0.63061158	0.622975154	0.112650302	0.125906311	0.181516399

0.91	0.9	0.9	0.92	1.02	2.99	0.87	0.2	1.2	1.4	2.6	3.87	سعر الاغلاق
551215	5953796	739229	5641873	15017148	18842101	49600	4324831	266227	2191800	259492	642276	عدد الاسهم المتداولة
501605.65	5358416.4	665306.1	5190523.16	15317490.96	56337881.99	43152	864966.2	319472.4	3068520	674679.2	2485608.12	القيمة السوقية
65934527	51321193	57985686	57632968	57906492	220973909	322123	12676326	8790773	4092342	26599388	24933948	حقوق المساهمين
0.760763249	10.44094279	1.147362644	9.006170149	26.45211345	25.49526424	13.39612508	6.823477086	3.634178701	74.98200297	2.536446327	9.96877077	القيمة السوقية على حقوق المساهمين
1826277	2021100	3267925	648513	5825988	38347397	-847672	-639340	2433201	-446937	1703788	4756330	صافي الربح
3.313184511	0.3394641	4.420720778	0.114946402	0.387955689	2.035197508	-	-	9.13957262	0.203913222	6.565859448	7.405430064	صافي الربح لكل سهم
27.46602241	265.1237643	20.35867102	800.3730318	262.9166239	146.9144881	-5.09064827	135.2904871	13.12971678	686.5665631	39.59877637	52.25895007	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*
2779382	18676260	13843466	-27675462	20324532	30909281	-1725507	390283	4038507	-748806	3298057	168226	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
18.04738068	28.69105699	4.805921436	18.75496481	75.36454448	182.2684973	-	-	7.910656091	409.7883831	20.456869	1477.540998	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية
225858765	328712736	444483303	335015241	400716386	1848098423	7972113	29862644	24955138	17557057	39762197	52366185	الاصول المتداولة
258689765	350890034	480906793	373898769	423109279	2004494095	14997100	51195974	29788304	31553233	78999388	73432305	اجمالي الاصول
185438018	246503813	393471674	107187302	118687403	1690904784	14101757	37111459	20468936	26784146	50556770	45785349	الخصوم المتداولة
1.217974434	1.3334996	1.129644984	3.125512395	3.3762335	1.092964217	0.56532764	0.804674481	1.219171236	0.655501841	0.786486103	1.143732354	نسبة التداول
475702	2989301	138293	46650235	2499424	33428321	1498872	6373335	2382683	672402	1103476	16744606	البضاعة
1.215409145	1.321372806	1.129293516	2.69029074	3.355174618	1.073194729	0.459037906	0.632939519	1.102766407	0.630397363	0.764659629	0.778012613	السيولة السريعة
59829380	52382492	108629228	81084050	154562940	396655713	839917	2228938	3498898	602740	11353199	1249221	النقدية
0.322638155	0.212501751	0.276078903	0.756470669	1.302269121	0.234581933	0.05956116	0.060060641	0.170936975	0.022503611	0.224563377	0.027284296	نسب النقدية
40420747	82208923	51011629	227827939	282028983	157193639	-6129644	-7248815	4486202	-9227089	-10794573	6580836	صافي راس المال العامل
0.156251822	0.234286856	0.106073837	0.60933054	0.666562983	0.078420605	-	-	0.1506028	0.292429273	0.136641223	0.089617723	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول
0.88	1.17	0.56	1.15	1.54	3.2	0.93	0.16	1.46	1.15	2.5	3.6	سعر الاغلاق
16083	592182	232383	4651838	16209182	16767340	108000	8176105	156937	115786	288375	524550	عدد الاسهم المتداولة
14153.04	692852.94	130134.48	5349613.7	24962140.28	53655488	100440	1308176.8	229128.02	133153.9	720937.5	1888380	القيمة السوقية
67943137	54966018	64991920	62321764	63463651	252018974	983652	15979644	9998971	3806082	27614810	27648900	حقوق المساهمين
0.020830713	1.260511431	0.200231783	8.583861169	39.33297232	21.2902573	10.21092826	8.1865203	2.291515997	3.498450638	2.610691509	6.829855799	القيمة السوقية على حقوق المساهمين
1958574	3600243	4739649	3500463	6526862	40438831	151858	2041548	820629	36381	2936927	4891166	صافي الربح
121.7791457	6.079622481	20.39585082	0.752490306	0.40266449	2.411761854	1.406092593	0.249696891	5.229034581	0.314208972	10.18440225	9.324499094	صافي الربح لكل سهم
0.72261962	19.24461599	2.745656482	152.825889	382.4523987	132.6830837	66.14073674	64.07769007	27.921024	365.9984607	24.54734149	38.60797201	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*
20218575	10396669	69349762	-15445596	-24795613	105567620	1868708	-4819560	4447868	-2142328	3477098	1895257	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
0.070000185	6.664181961	0.187649498	34.63520411	-100.6716	50.82570584	5.374836518	-27.1430753	5.151412317	6.215383452	20.73388498	99.63714684	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية
251184385	496419384	491365765	420274059	473751347	2122195115	10648292	31280226	30515494	17336765	41879143	60043485	الاصول المتداولة
288414977	529598977	532582375	468267496	502251830	2348045943	18563610	50631493	37665694	32349449	84746019	80667990	اجمالي الاصول
207913175	433797226	454663662	161501153	142458474	1978169922	16901668	33146291	26834073	27916752	55300763	53019090	الخصوم المتداولة
1.208121539	1.144358134	1.080723634	2.602297576	3.325539953	1.072807291	0.630014268	0.943702148	1.137192032	0.621016549	0.757297743	1.132488034	نسبة التداول
153656	3441992	116043	6801793	1024011	7085308	1322569	5648821	3091898	1433337	1074212	16592715	البضاعة
1.2073825	1.136423569	1.080468406	2.560181512	3.318351817	1.069225542	0.551763471	0.77328124	1.021969196	0.569673292	0.737872839	0.819530663	السيولة السريعة
52613803	61787759	84740545	88609149	110564826	638406726	1211187	3527012	5615548	2094008	11741891	1657082	النقدية
0.253056609	0.142434657	0.186380729	0.548659544	0.776119685	0.322725929	0.071660797	0.106407441	0.209269312	0.075009013	0.21232783	0.031254441	نسب النقدية
43271210	62622158	36702103	258772906	331292873	144025193	-6253376	-1866065	3681421	-10579987	-13421620	7024395	صافي راس المال العامل
0.150031078	0.118244484	0.068913477	0.552617699	0.659615064	0.06133832	-	-	0.097739365	0.327053082	0.158374637	0.087077848	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول

2012

2013

1	1.29	0.56	1.11	1.21	2.8	1.11	0.14	1.88	1.19	2.5	3.3	سعر الاغلاق
8307690	16736071	217806	3220963	6291283	20580058	867000	3855666	252454	7420	254936	556454	عدد الاسهم المتداولة
8307690	21589531.59	121971.36	3575268.93	7612452.43	57624162.4	962370	539793.24	474613.52	8829.8	637340	1836298.2	القيمة السوقية
68610388	80010532	70547283	67729769	67539672	280106578	6022729	15404162	11388086	5712273	35876015	27742259	حقوق المساهمين
12.1085017	26.98336213	0.172893065	5.278726006	11.27108291	20.57222748	15.978969	3.504203864	4.167632032	0.154575946	1.776507229	6.619137252	القيمة السوقية على حقوق المساهمين
2829494	4438380	7232904	4129844	7537607	40222506	325585	2270471	719372	2504279	2362362	2525369	صافي الربح
0.340587335	0.265198445	33.2080108	1.28217679	1.198103312	1.954440848	0.375530565	0.5888661	2.84951714	337.5039084	9.266490413	4.538324821	صافي الربح لكل سهم
293.6104477	486.428192	1.686340092	86.57152498	100.9929601	143.2634814	295.5817989	23.77450494	65.97609026	0.35258851	26.97893041	72.71405486	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*
18619422	52132640	43974854	-17059137	-28378704	228487336	1053375	-277861	130442	-501966	1947481	-3404051	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
44.61840974	41.41269575	0.277366151	20.95808791	-26.8245246	25.21984956	91.36062656	194.2673639	363.8502323	1.759043441	32.72637833	53.94449731	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية
290875268	646872173	618176361	516013576	561077115	2109846212	14023486	25920246	33147645	15548104	45533340	52522524	الاصول المتداولة
320813772	679908084	669362172	561908064	595259913	2424773961	26566551	46119240	43200209	32587161	94254897	73244670	اجمالي الاصول
228060999	568959848	587376884	203129211	201464809	2087364053	19663610	29144310	30723494	26113622	56386449	42035438	الخصوم المتداولة
1.275427492	1.136938178	1.05243563	2.540321864	2.784988196	1.010770598	0.713169454	0.889375868	1.078902191	0.595402047	0.807522744	1.24948202	نسبة التداول
5945220	520880	89974	9151261	1033570	7367695	1378593	4092193	3143345	250000	910951	17578824	البضاعة
1.24935894	1.136022683	1.052282451	2.495270437	2.77985792	1.007240933	0.643060608	0.748964481	0.976591399	0.5858285	0.791367249	0.831291445	السيولة السريعة
56585215	85632498	119167254	72000147	109192783	346222324	1165012	2941045	4581847	2822685	13831527	997473	النقدية
0.248114387	0.150507102	0.202880395	0.354454914	0.541994324	0.165865807	0.059247107	0.10091318	0.149131704	0.108092435	0.245298777	0.023729335	نسب النقدية
62814269	77912325	30799477	312884365	359612306	22482159	-5640124	-3224064	2424151	-10565518	-10853109	10487086	صافي راس المال العامل
0.195796672	0.114592438	0.046013172	0.556824835	0.604126531	0.009271858	0.212301702	0.069907136	0.056114335	0.324223334	0.115146367	0.143178828	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول
1.03	1.59	1.55	1.3	1.44	3	1	0.14	1.9	1.63	2.67	2.9	سعر الاغلاق
882346	28232417	974654	974654	2666586	38871609	5200000	5049531	272320	368495	33647	341791	عدد الاسهم المتداولة
908816.38	44889543.03	1510713.7	1267050.2	3839883.84	116614827	5200000	706934.34	517408	600646.85	89837.49	991193.9	القيمة السوقية
73475471	89819078	69005125	804160135	72305904	305756304	7315475	15692714	12789060	5773979	47764779	25935629	حقوق المساهمين
1.236897658	49.9777375	2.189277536	0.157561926	5.310608993	38.13979482	71.0821922	4.504857095	4.045707816	10.40265041	0.188083127	3.821746139	القيمة السوقية على حقوق المساهمين
1721150	5441591	5201692	8018747	10033817	41167433	673661	316779	720281	71174	2649393	1161253	صافي الربح
1.950652012	0.192742655	5.336962655	8.227275525	3.7627952	1.059061718	0.129550192	0.062734341	2.64498017	0.193147804	78.74083871	3.397552891	صافي الربح لكل سهم
52.80285739	824.9341604	29.04273648	15.8010996	38.26942269	283.2696102	771.9015944	223.1632589	71.83418694	843.913297	3.390870664	85.35555129	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*
-33544255	25584397	-45567730	40418154	-54602283	-35813982	279953	-924583	-36737	-108317	-3521061	1981500	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
2.709305602	175.456717	3.315314807	3.134854204	-7.03246024	325.6125694	1857.454644	76.45980296	1408.411139	554.5268517	2.551432367	50.02240222	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية
304077421	783831178	608024201	754475901	632399803	2678255536	14173240	29820733	38536356	14146546	48747619	52225032	الاصول المتداولة
327770241	820268531	650593114	804160135	675211338	2785203240	30017509	48037540	47263859	33788059	109435856	74887224	اجمالي الاصول
244491861	650760619	227928050	708943288	219572568	2403051555	22038360	30952712	33017382	27076975	57960850	44779402	الخصوم المتداولة
1.243711835	1.204484652	2.667614631	1.06422603	2.880140305	1.114522712	0.64311682	0.963428762	1.167153592	0.522456663	0.841043894	1.166273547	نسبة التداول
6776914	2056349	9551074	96650	1878702	7159702	102892	1648418	3596001	250000	0	13249313	البضاعة
1.215993472	1.201324736	2.625710732	1.064089701	2.871584127	1.111543291	0.638448051	0.91017275	1.058241232	0.513223726	0.841043894	0.870393915	السيولة السريعة
63772991	103824507	97703663	155817736	133724865	684752354	598652	3738257	5044285	2850661	12687979	1225937	النقدية
0.260838912	0.159543316	0.42866011	0.219788717	0.609023551	0.284951171	0.02716409	0.120773165	0.15277665	0.105279892	0.21890602	0.027377253	نسب النقدية
59585560	133070559	380096151	45532613	412827235	275203981	-7865120	-1131979	5518974	-12930429	-9213231	7445630	صافي راس المال العامل
0.181790634	0.162228044	0.584230209	0.056621326	0.611404477	0.098809299	0.262017744	0.023564466	0.116769433	-0.38269227	0.084188413	0.099424569	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول

2014

2015

1.05	1.9	1.55	1.2	1.71	2.56	1	0.14	1.59	2	4.5	3.2	سعر الاغلاق	
2919515	6073556	23887409	7426995	4250525	41829094	5200000	1457234	979277	3218	99465	291557	عدد الاسهم المتداولة	
3065490.75	11539756.4	37025483.95	8912394	7268397.75	107082480.6	5200000	204012.76	1557050.43	6436	447592.5	932982.4	القيمة السوقية	
80038999	92495563	75209854	89067289	95308839	401574797	8169699	17249189	12933085	11203510	50083401	28454272	حقوق المساهمين	
3.829996362	12.47601077	49.22956498	10.00636047	7.626152859	26.66563774	63.64983581	1.182738273	12.03928088	0.057446282	0.8936943	3.278883396	القيمة السوقية على حقوق المساهمين	
3388202	7402240	6220821	10470704	12603598	53055980	1109327	1559346	602085	5407457	3655901	3991398	صافي الربح	
1.160535911	1.218765415	0.260422593	1.409817026	2.965186183	1.268398976	0.213332115	1.07007248	0.61482604	1680.378185	36.75565274	13.68994056	صافي الربح لكل سهم	
90.47544243	155.8954641	595.1864545	85.11742859	57.66922866	201.8292389	468.7526762	13.08322592	258.6097362	0.119020826	12.24301479	23.37482757	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*	
7874094	-30552651	-80479148	-51033360	-16433013	-107868900	3292318	320688	1523704	1153508	12756765	5071692	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	
38.93134563	37.77006584	46.00630706	17.46385893	-44.2304631	99.27094894	157.9434307	63.6172105	102.188511	0.557950183	3.508667754	18.39588051	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية	2016
324636149	903992321	719786482	893748893	764683712	3939739009	19079758	38172716	40217642	16425106	76168364	57512600	الاصول المتداولة	
352712692	957088864	791442161	960070324	809082569	4118629230	33567131	55020157	48111613	37154245	145947372	84939598	اجمالي الاصول	
264823222	800497435	300078357	843114683	240107963	3541364426	24629202	36235641	31810029	24925276	91140052	52202127	الخصوم المتداولة	
1.225859827	1.129288217	2.398661767	1.060056136	3.184749487	1.112491835	0.774680316	1.053457727	1.264306989	0.658973887	0.835728775	1.101729054	نسبة التداول	
6987275	610869	8746310	96820	1685755	80117767	242178	157409	5555222	250000	44611	12414265	البضاعة	
1.19947515	1.128525105	2.369515013	1.0599413	3.177728666	1.089868417	0.764847355	1.049113689	1.08966955	0.648943907	0.835239297	0.863917576	السيولة السريعة	
65993808	142398520	144997177	196087817	164969020	801160640	1788960	1342949	5918454	5226504	19114118	1894846	النقدية	
0.249199475	0.177887541	0.483197717	0.232575498	0.687061845	0.226229369	0.072635727	0.037061549	0.186056228	0.209686906	0.209722483	0.036298253	نسب النقدية	
59812927	103494886	419708125	50634210	524575749	398374583	-5549444	1937075	8407613	-8500170	-14971688	5310473	صافي راس المال العامل	
0.169579741	0.108135085	0.53030802	0.052740105	0.648358733	0.096725041	0.165323751	0.035206643	0.174752258	0.228780588	0.102582786	0.062520581	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول	
1.28	1.84	1.76	2.12	2.15	2.65	1	0.24	1.58	3.01	4.5	3.3	سعر الاغلاق	
23862888	3205058	3275841	14500696	17387943	15140544	5200000	23366806	185555	51657	37906	741518	عدد الاسهم المتداولة	
30544496.64	5897306.72	5765480.16	30741475.52	37384077.45	40122441.6	5200000	5608033.44	293176.9	155487.57	170577	2447009.4	القيمة السوقية	
90899358	97567197	106995915	102730674	109625953	449961687	11220004	20896754	15589425	13338507	59985101	39660352	حقوق المساهمين	
33.60254386	6.044353944	5.388504935	29.92433937	34.10148457	8.916857315	46.34579453	26.83686395	1.880613942	1.165704453	0.284365613	6.169913469	القيمة السوقية على حقوق المساهمين	
3919258	9204749	6402924	11180462	14531138	54008928	3273056	2637510	2898440	2438332	5435845	7699993	صافي الربح	
0.164240724	2.871944595	1.954589371	0.771029335	0.835701957	3.567172223	0.629433846	0.11287422	15.6203821	47.20235399	143.4032871	10.38409452	صافي الربح لكل سهم	
779.3438615	64.06808833	90.04448842	274.9571129	257.2687525	74.28853541	158.872931	212.6260541	10.11498944	6.376800616	3.138003383	31.77937175	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*	
23928354	-5521155	-67597344	44896795	-22860190	343772927	2052132	5813322	3528990	847905	9579779	3813870	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	
127.6498026	106.8129172	8.529151915	68.47142545	-163.533538	11.67120458	253.3950058	96.46865321	8.3076716	18.33785271	1.780594312	64.1607973	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية	2017
412586429	997864037	948166144	1000549954	949900052	4671323175	24062041	46215590	43835933	22548196	96653519	61234832	الاصول المتداولة	
443291111	1079399362	1041103696	1075629534	1010369417	4884822851	43961826	64918797	62638885	39229103	174540790	101740504	اجمالي الاصول	
343010990	904569000	407905530	938245081	326091975	4215084221	31784286	42247758	43643036	24799194	109299972	58187719	الخصوم المتداولة	
1.202837346	1.103137557	2.324474846	1.066405755	2.912981995	1.108239582	0.757042049	1.093918167	1.00441988	0.909231002	0.884295917	1.052366944	نسبة التداول	
5488791	496940	7886925	103260	1550353	9214445	1197399	52515	8255665	250000	795000	9377277	البضاعة	
1.186835553	1.102588191	2.30513967	1.066295698	2.908227653	1.106053518	0.719369376	1.092675143	0.815256482	0.899150029	0.877022356	0.89121134	السيولة السريعة	
77930593	191019550	242291192	257491000	223544810	1286036545	2254797	3907204	6903168	10385737	27582409	22097557	النقدية	
0.227195616	0.211171895	0.593988495	0.274438955	0.685526867	0.305103404	0.070940621	0.092483109	0.158173414	0.418793329	0.252355133	0.379763245	نسب النقدية	
69575439	93295037	540260614	62304873	623808077	456238954	-7722245	3967832	192897	-2250998	-12646453	3047113	صافي راس المال العامل	
0.156952028	0.086432363	0.518930646	0.0579241	0.617405937	0.093399283	0.175657967	0.061119925	0.003079509	0.057380818	0.072455573	0.029949852	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول	

1.21	1.7	1.57	1.88	1.85	2.32	1	0.39	1.81	3.96	3.72	3.85	سعر الاغلاق	
14880317	3512272	1829214	14500696	37334833	16948877	5200000	17075008	234125	859820	1767854	1651502	عدد الاسهم المتداولة	
18005183.57	5970862.4	2871865.98	27261308.48	69069441.05	39321394.64	5200000	6659253.12	423766.25	3404887.2	6576416.88	6358282.7	القيمة السوقية	
97545291	187860696	109394827	111443109	109818566	416380548	13955999	22206145	17553335	8335747	61228659	41011567	حقوق المساهمين	
18.45828065	3.178345725	2.625230149	24.46208539	62.89413855	9.443619504	37.25996254	29.98833485	2.414163747	40.84681553	10.74074949	15.50363267	القيمة السوقية على حقوق المساهمين	
4342324	19255855	7103320	11595841	15131604	54110093	2418576	2122596	2760610	-1291323	5886968	3767697	صافي الربح	
0.291816633	5.482449822	3.883263522	0.799674788	0.405294541	3.192547388	0.465110769	0.124310103	11.79117993	-	1.501852713	3.330008021	صافي الربح لكل سهم	
414.6439457	31.00803574	40.42991137	235.0955699	456.458159	72.66924239	215.002547	313.7315401	15.35045696	-	263.6743247	111.7114426	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم	
5855138	55419723	-115243518	19290988	-43480085	-215652471	3282306	3323157	7193649	-549103	4604213	4506320	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	
307.5108319	10.77389434	2.491997841	141.3162897	-158.85305	18.23368611	158.4252047	200.3893623	5.890838572	-	620.0816969	142.8347663	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية	2018
419814975	2051156082	1001547114	1134960595	1030605554	4456944922	27502116	45162766	49196574	21519491	100821274	60119798	الاصول المتداولة	
454812026	2204690870	1062302827	1213025128	1104396137	4657182978	47087091	64085188	71210673	38435970	179108662	105152177	اجمالي الاصول	
347909282	1875424778	355011041	1065715644	319011930	4058085935	32128730	40253181	50345848	28891615	111945232	60050385	الخصوم المتداولة	
1.206679433	1.093702134	2.821171734	1.064975072	3.230617595	1.098287467	0.855997607	1.121967628	0.977172417	0.744835171	0.900630355	1.001155913	نسبة التداول	
5545496	2811221	6271545	90506	1462341	10774178	1311402	44358	11267767	250000	913466	7939950	البضاعة	
1.190739944	1.092203156	2.803505959	1.064890147	3.226033625	1.095632477	0.815180494	1.120865653	0.753365143	0.736182141	0.892470418	0.868934446	السيولة السريعة	
87147234	446653197	222386292	252146806	213512859	1100900058	3775679	5657782	5964333	7105203	28410244	22834897	النقدية	
0.250488384	0.238161083	0.626420777	0.236598578	0.669294277	0.271285546	0.117517219	0.140554904	0.118467227	0.245926128	0.253786995	0.380262291	نسب النقدية	
71905693	175731304	646536073	69244951	711593624	398858987	-4626614	4909585	-1149274	-7372124	-11123958	69413	صافي راس المال العامل	
0.158099806	0.079707911	0.608617483	0.057084515	0.644328244	0.08564383	0.098256526	0.076610293	0.016139069	-	0.191802731	0.062107314	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول	
1.27	1.9	1.7	1.58	1.84	2	1	0.32	2.5	3.96	3.56	3.95	سعر الاغلاق	
3769472	12128474	939042	15793610	7250159	21257487	5200000	15702415	105219	100350	280659	479316	عدد الاسهم المتداولة	
4787229.44	230441100.6	1596371.4	24953903.8	13340292.56	42514974	5200000	5024772.8	263047.5	397386	999146.04	1893298.2	القيمة السوقية	
98301042	95698764	116563640	113997345	112714767	430064151	15057365	23839738	17730462	10196659	56173843	42160228	حقوق المساهمين	
4.869968154	24.07983096	1.369527753	21.8898991	11.8354435	9.88572842	34.53459486	21.07729875	1.483590783	3.897217706	1.778667769	4.49072097	القيمة السوقية على حقوق المساهمين	
4872784	18122438	9010282	7699058	14524068	38936722	1827849	746101	1020021	483568	3662994	7093290	صافي الربح	
1.292696696	1.494205949	9.595185306	0.487479303	2.00327579	1.831670978	0.351509423	0.047515048	9.694266245	4.81881415	13.05140402	14.79877576	صافي الربح لكل سهم	
98.24423656	127.1578394	17.71721906	324.1163244	91.84956005	109.1899159	284.4873947	673.4708572	25.78843965	82.17789432	27.27675885	26.69139708	قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم	
53330651	141591782	-32568187	68679047	-70250469	133039572	155522	-5134260	-758921	-382139	2901955	6531315	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	
8.976506662	16.27502689	4.901628083	36.33408571	-18.9896135	31.95663768	3343.5784	97.86751742	34.66072226	-	103.9899094	34.43010109	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية	2019
459416914	2237806639	1195928295	1254546385	1246798506	5031196158	24062041	50555604	48166217	29274971	108344822	64281586	الاصول المتداولة	
501634753	2418474946	1271928380	1329161135	1315246083	5264944640	43961826	69841533	73019780	48207473	185987614	116417097	اجمالي الاصول	
387674513	2083153589	402810996	1138464699	430029926	4676528856	31784286	44169082	52157759	36509994	120921758	67484858	الخصوم المتداولة	
1.185058338	1.074239869	2.968956426	1.10196336	2.899329629	1.075839862	0.757042049	1.144592591	0.92347175	0.801834451	0.895991125	0.952533471	نسبة التداول	
24935594	2687473	7198032	86310	1421721	19072028	1197399	5727	1103241	250000	193115	5808289	البضاعة	
1.120737385	1.072949771	2.951086924	1.101887547	2.896023532	1.071761617	0.719369376	1.14446293	0.902319749	0.794987011	0.894394101	0.866465437	السيولة السريعة	
84589336	558699962	331388262	243456505	272313933	1361087532	2254797	5502074	2612155	7751360	29689583	21379057	النقدية	
0.218196794	0.268199121	0.822689215	0.213846336	0.633244145	0.291046538	0.070940621	0.124568448	0.05008181	0.212307896	0.245527219	0.316797836	نسب النقدية	
71742401	154653050	793117299	116081686	816768580	354667302	-7722245	6386522	-3991542	-7235023	-12576936	-3203272	صافي راس المال العامل	
0.143017206	0.063946517	0.623554998	0.087334547	0.62100058	0.067363919	-	0.175657967	0.091443039	-	0.150080943	0.067622439	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول	

1.18	1.51	1.59	1.43	1.58	1.65	1	0.29	2.25	3.77	3.31	4	سعر الاغلاق	2020	
889374	1125332	902691	8752923	2041403	10040648	5200000	1331134	213468	1050	143464	478642	عدد الاسهم المتداولة		
1049461.32	1699251.32	1435278.69	12516679.89	3225416.74	16567069.2	5200000	386028.86	480303	3958.5	474865.84	1914568	القيمة السوقية		
98853363	119488321	120243730	120538913	123334804	433520671	15601369	25497059	20062627	12441194	60915404	46961680	حقوق المساهمين		
1.061634413	1.422106617	1.19364119	10.38393294	2.615171578	3.821517706	33.33040838	1.514013283	2.39401849	0.031817686	0.779549685	4.076872889	القيمة السوقية على حقوق المساهمين		
3675302	-713437	8014336	10899944	11169723	22412148	1252471	759121	2332165	1189750	4149960	7809052	صافي الربح		
4.13245946	-	0.633979128	8.878271745	1.245291887	5.471591352	2.232141591	0.240859808	0.570281429	10.92512695	1133.095238	28.92683879	16.31501623		صافي الربح لكل سهم
28.5544241	-	238.1781881	17.90889089	114.8325156	28.87642549	73.92004193	415.1792736	50.8520855	20.59472636	0.332716957	11.44266065	24.51729096		قيمة السوقية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم 100*
69279755	-48590830	-61087098	-699235	-68680494	485236099	2957473	-2209938	-6566007	1559551	-767466	9344440	صافي التدفقات النقدية التشغيلية		
1.514816731	-3.49706173	2.349561097	-1790.0534	-4.69626316	3.414228503	175.825781	17.46785928	7.314993724	0.253823055	-61.8745117	20.48884684	القيمة السوقية على صافي التدفقات النقدية التشغيلية		
601710785	2637338565	1474805060	1321419989	1434691462	5638393992	41169981	53319817	53850327	42405959	125910728	78892133	الاصول المتداولة		
641183298	2844745304	1557048782	1396882671	1511331316	5809809988	67668791	73445485	78917727	64354911	204527160	134147918	اجمالي الاصول		
525999000	2426687145	497077147	1188655371	587930546	5187095937	48757962	45894746	56174434	50104153	135014592	80148355	الخصوم المتداولة		
1.143939028	1.086806171	2.966954061	1.111693112	2.440239705	1.087003992	0.844374525	1.161784772	0.958626962	0.846356169	0.932571259	0.984326291	نسبة التداول		
17414016	2527347	6828577	84740	1286319	18735305	954021	6215	1034944	250000	136936	12428976	البضاعة		
1.110832471	1.085764691	2.953216602	1.111621822	2.438051829	1.083392086	0.824808059	1.161649353	0.940203207	0.841366563	0.931557028	0.829251667	السيولة السريعة		
156335367	608939817	401742907	280253087	340336885	1326710056	4767086	5439829	2491313	8356304	27529616	17087418	النقدية		
0.297216092	0.25093462	0.808210374	0.235773205	0.578872602	0.255771259	0.097770411	0.118528361	0.044349588	0.16677867	0.203901042	0.213197364	نسب النقدية		
75711785	210651420	977727913	132764618	846760916	451298055	-7587981	7425071	-2324107	-7698194	-9103864	-1256222	صافي راس المال العامل		
0.118081343	0.074049308	0.627936597	0.0950435	0.560274843	0.077678626	-0.11213413	0.101096357	0.029449746	0.119620925	0.044511761	0.009364454	نسبة صافي راس المال العامل على اجمالي الاصول		

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	التوزيع النسبي لعينة الدراسة وفقاً لطبقات الدراسة	1.3
50	توزيع شركات التأمين والبنوك الفلسطينية والتي شملتها الدراسة	2.3
51	متغيرات الدراسة	3.3
56	اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة	1.4
57	نتائج مصفوفة ارتباط بيروسن الخطي بين المتغيرات المستقلة	2.4
59	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر السيولة على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	3.4
61	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر السيولة على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	4.4
63	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	5.4
65	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	6.7
67	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	7.4
68	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر نسبة التداول على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	8.4
70	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	9.4
71	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لأثر صافي رأس المال العامل على القيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	10.4
74	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	11.4
76	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	12.4
79	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق	13.4

	الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	
81	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	14.4
83	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	15.4
85	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	16.4
88	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	17.4
90	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Linear Regression) لأثر رأس مال الشركة "حقوق الملكية" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	18.4
93	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	19.4
95	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	20.4
98	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	21.4
100	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	22.4
103	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك	23.4

	الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	
105	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين نسبة التداول كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	24.4
108	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	25.4
110	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر حجم الشركة "إجمال الأصول" كمتغير وسيط للعلاقة بين صافي رأس المال العامل كأحد مكونات السيولة النقدية والقيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين	26.4
113	نتائج اختبار (ت) في أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع الشركة	27.4

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان المحتوى	رقم المحتوى
6		1.1 نموذج الدراسة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	عنوان المحتوى	رقم المحتوى
-	الغلاف	-
-	إجازة الرسالة	-
أ	الإقرار	-
ب	الإهداء	-
ج	الشكر والعرفان	-

د	الملخص بالعربية	-
هـ	الملخص بالإنجليزية	
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها		
1	المقدمة	1.1
2	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	1.2
3	أهمية الدراسة	1.3
3	أهداف الدراسة	1.4
4	متغيرات الدراسة	1.5
4	فرضيات الدراسة	1.6
6	نموذج الدراسة	1.7
7	حدود الدراسة	1.8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
8	الإطار النظري	2
8	تمهيد	1.2
9	المبحث الأول	2.2
9	السيولة النقدية	1.2.2
9	مفهوم السيولة	1.1.2.2
9	مؤشرات السيولة	2.1.2.2
11	أهمية السيولة	3.1.2.2
11	العوامل المؤثرة على السيولة النقدية	4.1.2.2
12	مفهوم السيولة البنكية	5.1.2.2
12	أقسام السيولة في البنوك	6.1.2.2
13	أنواع السيولة في البنك	7.1.2.2
14	أهداف السيولة في البنوك التجارية	8.1.2.2
14	العوامل المؤثرة بالسيولة البنكية	9.1.2.2
15	مخاطر السيولة في البنك	10.1.2.2
16	نسب السيولة البنكية	11.1.2.2

17	نسب السيولة	12.1.2.2
17	مفهوم السيولة السريعة	1.12.1.2.2
17	كيفية حسابها	2.12.1.2.2
17	رأس المال العامل	3.2.2
18	مفهوم رأس المال العامل	1.3.2.2
18	أهمية رأس المال العامل	2.3.2.2
18	أهداف رأس المال العامل	3.3.2.2
19	أنواع رأس المال العامل	4.3.2.2
19	مكونات رأس المال العامل	5.3.2.2
20	إدارة رأس المال العامل	6.3.2.2
21	أهمية إدارة رأس المال العامل	7.3.2.2
21	سياسات إدارة رأس المال العامل	8.3.2.2
22	محددات أداة رأس المال العامل	9.3.2.2
22	التدفقات النقدية	4.2.2
22	مفهوم قائمة التدفقات النقدية	1.4.2.2
24	الإفصاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	2.4.2.2
24	الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	3.4.2.2
25	أوجه القصور بقائمة التدفقات النقدية	4.4.2.2
26	المبحث الثاني: القيمة السوقية	3.2
26	مفهوم القيمة السوقية	1.3.2
26	مؤشرات الأداء السوقية	2.3.2
27	مفهوم القيمة السوقية للشركة	3.3.2
27	العوامل المالية المؤثرة على القيمة السوقية للشركة	4.3.2
28	العوامل غير المالية المؤثرة على قيمة السوقية للشركة	5.3.2
29	قياس قيمة الشركة	6.3.2
29	أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية:	7.3.2
30	المبحث الثالث: القطاع المصرفي وقطاع التأمين	4.2
30	القطاع المصرفي	1.4.2
30	القطاع المصرفي في فلسطين	1.1.4.2
33	أهمية القطاع البنكي للاقتصاد الوطني	2.1.4.2
34	واقع المصارف في فلسطين	3.1.4.2

34	المصارف العاملة في فلسطين	4.1.4.2
35	سوق التأمين الفلسطيني	2.4.2
36	الدراسات السابقة	5.2
36	الدراسات العربية	1.5.2
40	الدراسات الاجنبية	2.5.2
44	التعقيب على الدراسات السابقة	3.5
الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة		
48	مقدمة	1.3
48	منهية الدراسة	2.3
48	مصادر جمع البيانات	3.3
49	مجتمع الدراسة	4.3
49	عينة الدراسة	5.3
50	متغيرات الدراسة	6.3
52	الأساليب الاحصائية	7.3
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها		
54	مقدمة	1.4
54	اختبار صلاحية البيانات للتحليل	2.4
55	اختبار التوزيع الطبيعي	3.4
55	اختبار التداخل الخطي	4.4
57	مصفوفة بيروسن للارتباط الخطي بين المتغيرات	5.4
58	اختبار فرضيات الدراسة	6.4
59	اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الأولى	1.6.4
74	اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثانية	2.6.4
92	اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الثالثة	3.6.4
113	اختبار فرضية الدراسة الرئيسة الرابعة	4.6.4

الفصل الخامس: ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

116	مقدمة	1.5
116	مناقشة النتائج	2.5
118	التوصيات	3.5
المصادر والمراجع		
119	المصادر والمراجع العربية	-
123	المصادر والمراجع الأجنبية	-
123	المواقع الإلكترونية	-